■ دائرة حوار حول ■

مصر وتحديات المستقبل

٢٠- قضايا الاستثمار فى مصر

أعد وقائع الحوار للنشر

فادية عبد السلام*

عقدت دائرة الحوار بمقر المجلة بمعهد التخطيط القومى - مدينة نصر - القاهرة فى التاسع عشر من ربيع الآخر عام ١٤٢٨ هـ ، الموافق الثلاثين من أبريل عام ٢٠٠٧ ، وقد شارك فيها بحسب الترتيب الهجائى كل من السادة :

أ. د. اجلال راتب	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ. أحمد عبد السلام	مستشار مالى واقتصادى بشركة ضمان مخاطر الائتمان
أ.د. سهير أبو العينين	مدير مركز دراسات السياسات الكلية بمعهد التخطيط القومى
أ. عادل العزبى	نائب رئيس الشعبة العامة للمستثمرين
أ.عبد الفتاح الجبالى	رئيس الوحدة الاقتصادية - مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية
أ.د. عبد الفتاح ناصف	مستشار بالمعهد ورئيس هيئة التحرير
أ.د. عبد المطلب عبد الحميد	عميد اكاديمية السادات للبحوث
أ.د. فادية عبد السلام	مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى
أ.م. مجدى شراره	أمين عام اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية بالعاشر من رمضان
أ. محمد نور الدين	رئيس مؤسسة يافا للتنمية الثقافية
أ.د. محمود عبد الحى	مستشار بمعهد التخطيط القومى ،
أ.د. ممدوح الشرقاوى	مستشار بمعهد التخطيط القومى

* أ. د. فادية عبد السلام : مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى

وقائع دائرة الحوار

عبد الفتاح ناصف

بسم الله الرحمن الرحيم ...بالاصالة عن نفسى ونيابة عن زملائى أعضاء هيئة التحرير ارحب بحضراتكم جميعا لقبول الدعوة وتشريفنا فى دائرة الحوار عن مصر وتحديات المستقبل ، نحن اليوم نناقش أحد قضايا هذا الموضوع وهو قضايا تحديات المستقبل بالنسبة لمصر وخاصة فى قضايا الاستثمار.

الحقيقة أشكر الدكتورة فادية عبد السلام لاعدادها ورقةو العمل عن دائرة الحوار وقد ضمنتها بعد الخلفية الاساسية ٤ محاور للنقاش كل محور يتضمن مقدمة خاصة به للتعريف بموضوع المحور ثم مجموعة من التساؤلات آملة ان نرد على هذه ألتساؤلات بقدر الامكان فى مناقشاتنا وبالتالى نغطى الموضوع كما ينبغى .

أبدأ بأن اطلب من أ.د. فادية عبد السلام بأن تعطينا عرض لورقة الحوار آملا فى أن من قرأ مبكرا ان يتذكر ما قرأه ومن لم تعطه الظروف الفرصة للقراءة أن يدخل الى الملعب من خلال عرض أ.د. فادية عبد السلام فلتتفضل.

فادية عبد السلام

صباح الخير سيدى الرئيس .. صباح الخير الحضور الكرام .. ورقتنا المعروضة أمام حضراتكم تتحدث حول قضايا الاستثمار فى مصر وتبدأ حقيقة بخلفية اساسية تطرح فى البداية وتركز على مفهوم الاستثمار ثم ننتقل الى الاشارة الى وضع الاستثمار فى اطار ثلاثة مراحل للاقتصاد المصرى تبدأ بالانفتاح الاقتصادى ثم بداية الاصلاح ثم تطبيق برنامج الاصلاح وحتى وقتنا الحاضر.

خلفية أساسية

تتمثل استراتيجية الاستثمار فى المنظور طويل الأجل فى التوجهات والأهداف الاستثمارية والوسائل اللازمة لتوفير رؤوس الأموال بما يخدم أهداف التنمية ويبرز أهمية دور الدولة من

خلال وضع القواعد والأطر التى تنظم عمل القطاع الخاص وتشمل كلا من نظم الحوافز وقوانين الملكية والعمل وغيرها من الإجراءات التنظيمية .

يقصد بالاستثمار المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية وفقا للتعريف الرسمى قيمة الإضافات الى الأصول وتتمثل فى العدد والآلات والمبانى والأثاث ووسائل المواصلات وطرق المواصلات والموجودات المختلفة وكذلك الإصلاحات الجوهرية التى تزيد عمر الآلات أو تزيد من انتاجيتها . وبذلك فإن الاستثمار الاجمالى يتضمن استبدال الأصول التى تقادمت ولا تطرح فيه قيمة الاستهلاكات والتقادم مقوما بالأسعار الجارية . فى اطار التركيز على الفترة منذ اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وحتى الآن. منذ ذلك الوقت مرت العلاقة بين الاستثمار العام والخاص بثلاث فترات زمنية : الفترة الأولى من عام ١٩٧٥/٧٤ وحتى عام ١٩٨٧/٨٦، بينما تمتد الفترة الثانية من عام ١٩٨٨/٨٧ إلى عام ١٩٩١/٩٠ وأخيرا بدأت الفترة الثالثة عام ١٩٩٢/٩١ وحتى الآن وما زالت ممتدة حتى وقتنا الحالى . وإن الحديث عن الاستثمار الخاص يتضمن الاستثمار الاجنبى المباشر ولكنه لا يشمل القطاع الخاص غير الرسمى غير المسجل . ومن المهم رصد الاتجاهات العامة فى تطور كل من الاستثمارين العام والخاص وطبيعة العلاقة بينهما وما إذا كانت تكاملية أم تنافسية .

فيما يتصل بأنماط الاستثمار فى مرحلة الانفتاح يلاحظ تزايد الاستثمار العام والخاص ، ففى ظل تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى وتشجيع المبادرات الفردية ، وصدور القوانين رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ المعدل بقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ثم قانون رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ وتعديلاته ، تزايدت الاستثمارات الخاصة المصرية والعربية والاجنبية من ٢% من الناتج المحلى الاجمالى لتصل الى ذروتها (١٤%) فى النصف الثانى من الثمانينات ، كما وصلت مساهمتها فى الاستثمار الاجمالى الى نحو ٥٠% ، كذلك شهدت الاستثمارات العامة اتجاها تصاعديا خلال تلك الفترة فتزايدت من ١٤% إلى ٢٤% من الناتج المحلى الاجمالى ، معتمدة أساسا فى تمويلها على القروض الخارجية وهو ما انعكس على معدل الاستثمار الاجمالى الذى بلغ ذروته وتجاوز ٣٠% فى عام ١٩٨٨/٨٧ ثم واصل الهبوط خلال المرحلة الانتقالية وبداية الاصلاح ثم مرحلة

الاصلاح. كذلك لم يترتب على زيادة الاستثمار العام إزاحة للاستثمار الخاص بينما تفسر زيادة الاستثمار العام برغبة الدولة فى استكمال مشروعات البنية الأساسية التى توقف العمل بها بسبب الحرب ، أما زيادة معدلات الاستثمار الخاص فنعتقد أنها ترجع أساسا الى ثقة القطاع الخاص فى السياسة الجديدة المعلنة .

أما فى المرحلة ١٩٨٨/٨٧ – ١٩٩١/٩٠ (الفترة الانتقالية بين الانفتاح وبداية الاصلاح) فقد شهد الاقتصاد المصرى أزمة نتيجة لانخفاض أسعار صادرات البترول وتراجع تحويلات العاملين فى الخارج وتزايد عبء الدين الخارجى على الموازنة العامة للدولة وعلى ميزان المدفوعات فضلا عن تعددية أسعار الصرف للجنيه مما ترتب عليه تراجع معدل الاستثمار العام الى الناتج المحلى الاجمالى من ٢٤% عام ١٩٨٨/٨٧ ليصل الى ١٠% فى عام ١٩٩٢/٩١ ، كما انخفض معدل الاستثمار الخاص فى ذات الفترة من ١٤% إلى ٨% مما قد يشير الى وجود علاقة تكاملية بين مكونى الاستثمار .

ومن حيث نمط ملكية الاستثمار فى مرحلة اقتصاد الاصلاح ، والممتدة من عام ١٩٩١ وحتى الآن فقد شهدت اتجاهين مختلفين ، فمن ناحية تراجعت نسبة الاستثمارات العامة الى الناتج المحلى من ١٧,٦% عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٩% فى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ثم ٧,٧% فى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، أما نسبة الاستثمار الخاص الى الناتج فقد انخفضت من ٩,٢% عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٨,٨% فى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ثم زادت إلى ١١% فى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وذلك بالتزامن مع تزايد حصة الاستثمار الخاص والتعاونى فى اجمالى الاستثمار المحلى من ٣٤,٢% إلى ٥٨,٨% ثم ٦٦,٧% خلال نفس التواريخ على الترتيب.

ويفسر تراجع الأهمية النسبية للاستثمار العام فى النصف الأول من التسعينات بصعوبة ضغط بنود النفقات الجارية لأسباب اجتماعية وسياسية مما ترتب عليه أن ركز برنامج الاصلاح على تخفيض الانفاق العام الاستثمارى . ويلاحظ أن استمرار الاتجاه التزولى فى النصف الثانى من التسعينات ومع مطلع الألفية الثالثة يرجع للضغوط التى واجهتها الموازنة

العامة للدولة والتى انعكست فى وصول العجز الصافى الى نحو ٧,٨ % من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، وكذلك خصخصة بعض شركات القطاع العام.

وقد توقف هذا الاتجاه النزولى فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وذلك بسبب تعديل مسمى القطاع العام الى الشركات العامة وما ترتب عليه من احتساب استثمارات الشركات القابضة النوعية والتى كانت هيئات اقتصادية قبل ذلك ضمن استثمارات الشركات العامة مما رفع من أهمية الاستثمارات العامة فى اجمالى الاستثمار من ٧,٥% فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ١٩,٥% فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ . حيث تركزت الاستثمارات العامة فى ثلاثة مجالات رئيسية هى النقل والاتصالات والتخزين والكهرباء والمياه والصناعات التحويلية . وكان لسياسة الدولة فى تشجيع الاستثمارات الخاصة وما انطوت عليه من اقرار بعض التشريعات الاقتصادية العامة جنبا الى جنب مع التغيرات المؤسسية (انشاء وزارة جديدة للاستثمار وتطوير هيئة الاستثمار) والتركيز فى سياسة الاستثمار على إعادة هيكلة الاستثمارات الحكومية بما يحقق الانضباط المالى وترشيد النفقات العامة بما يعكس التغير فى نمط أولويات المشروعات الاستثمارية الحكومية مما أثر فى زيادة واضحة فى استثمارات القطاع الخاص وارتفاع حصة مساهمتها فى اجمالى الاستثمارات من ٤٨,٩% فى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٥٨,٨% فى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ثم إلى ٦٦,٧% فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (مستهدف) .

وفيما يتعلق بمساهمة الاستثمارات الخاصة فى الأنشطة المختلفة ، تشير الإحصاءات الى تحقيق أكبر مساهمة نسبية للقطاع الخاص فى الأنشطة العقارية حيث بلغت النسبة (أكثر من ٩٨%) يليها التعدين والبترول الخام والغاز الطبيعى بنسبة ٨٧,٣% . ومن الجدير بالملاحظة الانخفاض النسبى لمساهمة القطاع الخاص فى نشاط الصناعات التحويلية حيث اقتصرت على نحو ٦٤,٥% . كذلك تنخفض نسبة استثماراته فى الزراعة والرى واستصلاح الأراضى والتى تبلغ ٥٧,٢% من الاجمالى ويمثل الاستثمار الخاص أدناه فى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى .

هذا مع ملاحظة أن التحسن النسبى فى مساهمة الاستثمارات العامة وتزايد حصة الاستثمارات الخاصة قد تزامنت مع التحسن النسبى فى النمو الاقتصادى . حيث بلغ معدل النمو فى الناتج المحلى بسعر تكلفة العوامل بالأسعار الثابتة ٥,١% فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ مقابل ٣,١% فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ . وباعتبار الاستثمار هو المحرك الرئيسى للنشاط الانتاجى فى القطاعات المختلفة ، فقد انخفض معدل الاستثمار المحلى من مستواه ١٨% فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى المستوى ١٦,٩% خلال عامى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلا أنه عاد لمستواه السابق مرة أخرى ١٨% فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ . وبالمقارنة فإن معدل الادخار المحلى قد ارتفع من ١٣,٦% فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ١٤,٣% فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ثم ليسجل ١٥,٨% فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .

وهكذا ظهر نمط جديد للعلاقة بين الاستثمارات العامة والخاصة (لو تم استبعاد استثمارات الهيئات الاقتصادية) تتراجع فيه الاستثمارات العامة وعلى النقيض تتزايد الأهمية النسبية للاستثمار الخاص . ويقودنا التدقيق الى كشف خصوصية هذا النمط حيث يلاحظ أن أهم ما تتسم به فترة الاصلاح ، وعلى العكس من فترة الانفتاح ، تذبذب معدلات واتجاهات كل من الاستثمارات العامة والخاصة بما قد يعكس عدم وضوح وفعالية السياسات الاقتصادية أو وجود علاقة مزاحمة بين الاستثمار العام (فى غير البنية الأساسية) وبين الاستثمار الخاص. وذلك من خلال ما يؤدى إليه هذا النمط من الاستثمار العام من انخفاض فى انتاجية القطاع الخاص وربحيته ونقص الموارد التمويلية المتاحة له أو وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار العام فى البنية الأساسية وبين الاستثمار الخاص .

وعلى الرغم من ان الاستثمارات العامة فى البنية الأساسية المادية والبشرية تؤدى الى ارتفاع انتاجية القطاع الخاص من ناحية والى مزاحمته فى الحصول على الموارد التمويلية من ناحية أخرى إلا أن الأثر التكاملى يفوق أثر المزاحمة . فتشجيع القطاع الخاص على المشاركة فى مشروعات البنية الأساسية مع تعميق الاتجاه نحو مشاركته فى تنفيذ وصيانة وإدارة مشروعات قطاعات النقل والاتصالات وإدارة الموانىء والمطارات قد يكون منطقياً .

وعلى الرغم من الجهود التى بذلتها مصر فى مجال الاصلاح الاقتصادى خلال العقد الماضى ما زال هناك العديد من العوامل التى تحول دون جذب المستثمرين ، حيث يشير تقرير التنافسية العالمية لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى أن أكثر العوامل المعوقة للمستثمرين فى مصر هى ضعف الأسواق المالية خاصة ما يتعلق بسلامة البنوك ، ومستوى المتاح من رأس المال المخاطر وصعوبة الحصول على التمويل اللازم للمشروعات . أما ضعف سوق العمل الرئيسى فيرجع الى هجرة العقول للبحث عن فرص للعمل ، وظروف التعيين والفصل للعمالة وتعيين الأقارب بدلا من المتخصصين فى وظائف عليا فى الإدارة ، وكذلك صعوبة التعامل مع النظام الضريبى وحواجز الدخول والخروج من السوق . بالإضافة لصعوبات تتصل بتأسيس وتشغيل الشركات (من منظور ارتفاع تكلفة المعاملات المرتبطة بالإجراءات الخاصة بالتأسيس وتهيئتها للإنتاج وتوصيلها بكافة الخدمات) فإن خروج الشركات من السوق هو أمر شديد الصعوبة ومرتفع التكلفة ويستغرق عدة سنوات نظرا لعدم كفاءة نظام الافلاس المطبق حاليا .

ومن أهم العوائق التنظيمية الأخرى ضعف حماية حقوق الملكية الفكرية حيث إن التشريعات المصرية ما زال بها بعض أوجه القصور فيما يتعلق بحماية أشباه الموصلات وهى المكون الاساسى لصناعة الالكترونيات وأيضا فيما يختص بحماية الأسرار التجارية.

وعلى الرغم مما تتميز به مصر من انخفاض نسبى في الأجور الأسمية للأيدى العاملة ووجود شبكة كبيرة من الشركات صغيرة ومتوسط الحجم التي يمكن أن تقوم بتوريد احتياجات المستثمرين الأجانب إلا إن ضعف الإنتاجية والمهارات الفنية والقدرات الإدارية والتنظيمية وصعوبة التزام الشركات المصرية بمعايير الجودة وأهداف التوريد لا يشجع على جذب الاستثمارات الرأسية وتستلزم تلك الأوضاع الاجتهاد في تطوير نوعية التعليم، وتكثيف برامج التأهيل والتدريب وتشجيع الإنفاق على البحوث والتطوير.

وعند التطرق لموضوع الاستثمارات الأجنبية يتعين التفرقة بين الاستثمارات في أصول جديدة وبين الاندماج والاستحواذ ، كذلك الإشارة الى الاستثمارات وفقاً لنظام التجهيز والتزويد الخارجى وتنويع هيكلها فضلاً عن الاستثمارات الرأسية والأفقية .

ومن وجهة نظر تحسين الأداء التصديري للدول النامية فإن أفضل أنواع الاستثمار الاجنبى المباشرة هى الأنواع الثلاثة التالية : الاستثمار في المكونات والاستثمار الافقى ،

والاستثمار فى الخدمات حيث تساهم هذه الأنواع في تحسين وضع الميزان التجاري وتعزز من التنافسية الديناميكية للدولة وتساهم في تعميق التكنولوجيا والقاعدة الإنتاجية . وإذا نظرنا الى وضع مصر نجد ان الدلائل تشير الى أنها تجذب الاستثمار من النوع الباحث عن السوق (القافز للحواجز الجمركية) وبعض الاستثمارات الأفقية فى مجال صناعة السيارات والأدوية .

ولا شك انه ربما كان لتوفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار ، وما تضمنه قانون ضمانات وحوافز الاستثمار فى مصر من ضمانات وحوافز ، الدور الرئيسي في زيادة صافى تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر الواردة الى مصر من ٧٠٠,٦ مليون دولار فى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ الى ٦١١١,٤ مليون دولار في ٢٠٠٥/٢٠٠٦ . هذا مع العلم بأن قيمة الاستثمار الاجنبى قد بلغت ٣٩٠١,٨ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حيث تضمن الاستثمار الاجنبى المباشر في مصر استثمارات في قطاع البترول وقد بلغت ٢٦٣٨ مليون دولار ، كما تضمن حصيلة بيع شركات محلية لمستثمرين أجانب بمبلغ ٤١٩,٥ مليون دولار . وكان ذلك في ظل ما تضمنه القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ من حوافز ضريبية تتضمن إعفاءات ضريبية محددة الفترات الزمنية قبل الغائها فى يونيه ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ . حيث نلاحظ اتجاه المشرع المصري الى إلغاء الحوافز الضريبية التى تضمنها قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ٨ لسنة ١٩٩٧ واستبدالها بتخفيض أسعار الضريبة بما يعادل النصف وتوسيع الشرائح ، فقد تم تخفيض الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من ٤٠% إلى ٢٠% من صافى الأرباح السنوية ، كما أن هذا القانون يعتبر أن الاقرار الضريبى المقدم من الممول هو أساس ربط الضريبة وتحصيلها ، وتظل الاعفاءات المقررة بالمواد المشار اليها سارية بالنسبة الى الشركات والمنشآت التى بدأ سريان مدد اعفائها قبل تاريخ العمل بالقانون وذلك الى أن تنتهى هذه المدد ، وقد استخدم القانون سياسة تخفيف العبء الضريبى عن المستثمرين والممولين لتشجيعهم على الاستثمار وذلك كبديل عن نهج الاعفاءات الضريبية الخاصة ، لذلك يتعين أن يعاد تقييم الأوضاع بعد تطبيقه للوقوف على اثره على نمو الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية في مصر .

وتشير العديد من التجارب الدولية الناجحة الى أهمية تحديد القطاعات ذات الأولوية في الاستثمار أو المستهدفة فضلاً عن وضع السياسات والمقاييس والاستراتجيات التسويقية الخاصة بكل صناعة على أساس عناصر التنافسية ، والطاقة الاستيعابية للسوق، ومستوى التكنولوجيا في كل صناعة .

وإذا نظرنا الى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في مصر رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والذي ألغيت منه الحوافز الضريبية فيما بعد فى عام ٢٠٠٥ نجد أن القطاعات المستهدفة في القانون تشمل جميع القطاعات تقريباً : الصناعة ،الزراعة ، السياحة ، والصحة ، والنقل ، وسوق الأوراق المالية ويفتقد القانون التفصيل في الاستهداف حيث يقدم القانون حوافز الاستثمار إلى قطاع الصناعة دون أن يحدد المجالات المطلوبة داخل كل صناعة (مثل الغزل والنسيج التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية) .

انطلاقاً من الخلفية الأساسية المتعلقة بملامح سياسة الاستثمار في مصر يمكن استنتاج العديد من التحديات التي تواجه الاستثمار في مصر فقد تكون تحديات تتعلق بالقدرة المحدودة على التنبؤ بالسياسات على مستوى الاقتصاد الكلى ، الاجراءات والإطار التشريعى، مشاكل العمالة والبنية الأساسية والتمويل أو كفاءة الاستثمار الخاص ودور الدولة في تحفيزه والتي تطرح بدورها تساؤلات يتعين الإجابة عليها من اجل اقتراح أسس للتغلب على هذه التحديات يمكن الإشارة إليها في اطار المحاور التالية :

المحور الأول: القدرة على التنبؤ بالسياسات عل مستوى الاقتصاد الكلى

ان الإطار الاقتصادي الكلى المستقر وقابلية السياسات للتنبؤ بها وقواعد العمل الواضحة تعد مكونات رئيسة لظروف اليقين والتأكد مما يترتب عليه ازدهار للاستثمارات على مستوى الاقتصاد الكلى. كذلك فإن عدم وجود وقت للتكيف من شأنه أن يولد تخوفاً من عدم توافر البنية اللازمة لخدمة وكفاءة النشاط الاستثماري. وهو ما يثير التساؤلات التالية:

١- ما مدى إلمام المنشآت بالتغييرات في سياسات الحكومة والإجراءات المتبعة ودرجة الإفصاح عن البيانات والمعلومات ؟

٢- هل يتطلب تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلى مع التقدم المطرد لعمليات الإصلاح انخفاضاً حقيقياً في سعر الدولار حتى تتحسن القدرة في مجال اتخاذ القرار الاستثماري ؟

٣- لأى مدى احرزت الحكومة تقدما فى مجال الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلى (الاستقرار المالى ، الشفافية ، معدل منخفض للتضخم ، انتقاء سياسات سليمة للصرف الأجنبى) بما ينعكس ايجابيا على تخصيص الموارد ويقلص المخاطر ويوفر مؤشرات اقتصادية سليمة ويحسن الأوضاع البيئية والصحية للشرائح المختلفة من المجتمع ؟

٤- كثر الجدل حول درجة رسوخ بيئة عدم التأكد وما تنطوى عليه من التردد فى دخول مجال الانتاج ويتزامن ذلك مع ظروف فعلية تسهل دخول المشروع الى السوق وتكاد لا تمكنه من الخروج إلا بخسارة كبيرة ، ما هى هذه الظروف ؟ وهل ينطوى قانون التأجير التمويلى على ضمانات ضد عدم الاحتكار أو السيطرة ومن ثم تسهيل تصفية النشاط والخروج من السوق Disinvestment ؟

٥- تشير تجارب العديد من الدول التى نجحت فى جذب الاستثمار الاجنبى الى أهمية خلق آلية لمتابعة المستثمرين فى مختلف مراحل الاستثمار منذ التأسيس وبعد الانتاج بحيث اعتمدت الآلية على تكليف مندوب لكل منطقة جغرافية لمتابعة المستثمرين وإعداد تقارير متابعة عن أوضاعهم والتساؤل وإذا لم توجد ما هى الآلية المقترحة ؟

٦- ما هى برامج رعاية المستثمر الموجودة فعليا على الساحة ؟ وما هى آفاقها ؟ وكيف ستفيد الأعمال ؟ وما هى آفاق الاستثمارات الجديدة والنمو ؟

المحور الثانى : بنية الاستثمار

وتواجه بنية الاستثمار فى مصر مشكلة أساسية تعوق الاستثمار وتتعلق بانخفاض مستوى كفاءة العنصر البشرى نتيجة لانخفاض مستوى التعليم والمهارات وضعف القدرات الادارية وصعوبة الدخول والخروج فى ومن الأسواق . وهذا يرجع أساسا الى تعقد النظم الاجرائية والقانونية والقضائية يترتب على كل ذلك ارتفاع تكاليف الأعمال، هذه العقبات تحول أيضا

دون رفع مستوى الكفاءة وتقلل كثيرا من فرص الربح وتحد بالتالى من الحوافز على الاستثمارات .

وتمثل بنية النقل والاتصالات أحد الأركان الرئيسية الأخرى لبنية الاستثمار حيث اتجهت الحكومة نحو اعطاء القطاع الخاص الفرص للقيام بالاستثمار فى هذه المجالات وفق ضوابط معينة مع إعطائه الحوافز والضمانات المناسبة وذلك فى ظل أنظمة (BOT, BOOT,..) .

وكما هو معلوم يتم تمويل الاستثمار من عدة مصادر : الموارد الذاتية والجهاز المصرفى وسوق الأوراق المالية كذلك فإن توافر التمويل بالقدر اللازم لتمويل الأصول الثابتة والمتداولة يعظم الكفاءة الاقتصادية للمشروع بشرط توافر مقومات الاستثمار الأخرى.

ولذا فإن مكونات البنية الاستثمارية كما أشير إليها تثير العديد من الاستفسارات المتعلقة بها :

أولا : البنية البشرية

١) كما أشير حول أهمية العنصر البشرى الماهر باعتباره أساس دعم وتطوير التكنولوجيا الحديثة والركيزة الأساسية للمنافسة العالمية فإن تحويل السكان إلى عنصر بشرى ذو قيمة اقتصادية يأتى أساسا من خلال عمليات التعليم وتدعمها كافة الخدمات الاجتماعية الأخرى مثل الصحة ، فهل يا ترى مؤشرات التعليم الحالية يمكن الاعتماد عليها كمعيار حقيقى لتقييم عملية التعليم باعتبارها جميعا تعكس الكم وليس الكيف ، أى جودة التعليم ونوعيته ومدى ملاءمة عرض العمل لاحتياجات سوق العمل ؟ .

٢) وهل يا ترى يمكن الاستدلال وتقييم الموقف الحقيقى للعملية التعليمية من مؤشرات أخرى مثل امكانات تجهيز المدارس والمعامل ، حالة الأبنية التعليمية ، الكثافة الفصلية ، القدرة الحقيقية على التحصيل، نسبة الأمية الفعلية .. ؟

٣) وما هى المؤشرات الأخرى التى يعتمد عليها للتدليل على درجة توافر عنصر العمل بالمهارات المطلوبة باعتبار أن ذلك معوقا لا يستهان به أمام الاستثمار الخاص فى الاقتصاد المصرى ؟

٤) وحول تدريب العمالة أثناء العمل وخارجه ودوره فى الارتقاء بمستوى المهارات فإنه يثير التساؤل حول مدى كفاية مراكز التدريب وتوافر الامكانيات بها ؟ ودرجة فاعلية برامج التدريب وعلاقتها بالموضوعات الانتاجية والفرص التى تتيحها فى التدريب التحويلى ؟

٥) وهل تشتمل قوانين الاستثمار على نصوص تتعلق بالعمالة وظروف التشغيل ؟

٦) وهل يتوفر فى البنية الأساسية العلمية والتكنولوجية ما يخلق عرض كاف من المتخصصين والمتعلمين ؟ وهل يوجد عدد من المؤسسات المختصة بتصميم المنتج ورقابة الجودة ووضع المواصفات القياسية ؟

ثانيا : بنية النقل والاتصالات والمعلومات

٧) إلى أى مدى يساهم القطاع الخاص فى تمويل مشروعات البنية الأساسية ؟ وما هى نوعية المشروعات ذات الأولوية ؟ ووسائل فض المنازعات المتعلقة بها ؟

٨) هل تتضمن عقود الامتياز شروطا خاصة بنسبة المكون المحلى اللازم للاستثمار وكذلك إلزام المستثمر باجراءات الصيانة العادية والغير عادية فى مواعيد محددة وأيضا التأمين على المشروع لدى شركات التأمين فى مصر ؟ وما الضوابط الواجب مراعاتها فى هذه العقود ؟

٩) هل يلتزم المستثمر بالمواصفات المعيارية الفنية فى عملية الإنشاء ؟ وهل تتحوط الحكومة إزاء ذلك بتشكيل لجان استشارية يناط بها التثبت من ذلك ؟

١٠) كثر الحديث عن لجوء المستثمر المحلى الى الحصول على التمويل اللازم لانشاء واستيراد الأصول والمعدات بالعملة الاجنبية مما يؤدى الى زيادة الطلب على العملات الأجنبية والضغط على السيولة المتاحة وارتفاع أسعار الدولار الأمريكى فهل توجد حالات بعينها للتدليل على هذه الظواهر ؟

١١) كذلك هناك تأكيد حول قيام الحكومة بتحمل العبء الأكبر من تمويل بعض المشروعات مثل شرق التفريعة ثم لجوئها لاستكمال التمويل الى احدى الشركات الأجنبية للتنفيذ وهو ما ينطوى على خلط واضح بين الخصخصة وعقود الامتياز فى عقد واحد فما هو الفرق أولا بين عقد الخصخصة وعقد الامتياز وهل يتم ذلك الخلط بالفعل ؟

١٢)هل الاتفاق على البنية الأساسية المعلوماتية واللازمة لتسهيل عملية تبادل البيانات والمعلومات يتم بالصورة المطلوبة مقارنة بدول نامية أخرى تنتمى لنفس شريحة الدخل؟ وهل تتوافر المعلومات الكافية للمستثمر عن السوق المحلية لاعداد دراسات الجدوى للمشروعات ؟

ثالثا : البنية المالية

١٣) إلى أى مدى ساهم سوق الأوراق المالية فى تمويل استثمار القطاع الخاص فى مصر ؟ وهل من الضرورى توجيه موارد التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية وحصيلة شهادات الاستثمار الى سوق الأوراق المالية ؟

١٤) ما هى أوجه القصور والعقبات فى السوق التى تحول دون تحويل المدخرات لتمويل استثمار القطاع الخاص وتحسين تخصيص الموارد ورفع كفاءة رأس المال؟

١٥) ما مدى قدرة البورصة المصرية على اجتذاب مدخرات القطاع العائلى فى ضوء حقيقة أن السمة العامة هى غلبة الطابع المؤسسى على المتعاملين (بنوك ، شركات ، تأمين، صناديق استثمار ٠٠) ؟ وما تأثير سيادة نمط الشركات المغلقة والطبيعة العائلية للاستثمارات على انخفاض عدد الشركات المقيدة فى البورصة ؟ ومن ثم على حجم الاستثمارات الحقيقية فى الاقتصاد ؟

١٦) ما دور صناديق الاستثمار كآلية لتجميع المدخرات واستثمارها فى سوق الاوراق المالية ؟

١٧) ما دور الجهاز المصرفى فى تمويل الاستثمار للقطاع الخاص ؟

١٨) يثور الجدل حول اثر النظام الضريبى على اسلوب تمويل الاستثمارات إذا ما أدخلنا فى الاعتبار ضرائب الدخل الشخصى التى تصيب الدخول الرأسمالية (مثل التوزيعات والأرباح الرأسمالية) وأسعار الفائدة ما قد يدفع المستثمر لتفضيل اللجوء الى الاقتراض لتمويل الاستثمارات بدلا من التمويل بالأرباح المحتجزة فهل يا ترى أثرت التخفيضات فى ضرائب الدخل وفقا لقانون الضرائب وقانون سوق المال على اسلوب تمويل الاستثمارات ؟

١٩) ما تأثير قيام البنوك بتحويل الديون متوسطة وطويلة الأجل الى سندات يتم بيعها وتداولها ى البورصة ، وذلك للتخلص من هذه الديون بالتوريق على مساعدة حالات التعثر فى الشركات على تحسين مناخ الاستثمار ؟ حيث شهد عام ٢٠٠٦ اصدار سندات توريق لأول مرة اصدرها البنك العقارى المصرى العربى بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصرى ؟

٢٠) تردد مؤخرا فى الأوساط الاكاديمية أن من واجبات الجهاز المصرفى اتخاذ مواقف اكثر ايجابية على غرار ما فعله بنك مصر فى الربع الثانى من هذا القرن الماضى وما هى الدروس المستفادة؟

المحور الثالث : الإطار المؤسسي الحاكم للاستثمار

يقصد بالإطار المؤسسي كافة الإجراءات والدساتير والعقود والقوانين والقرارات الوزارية كذلك قوة الزام القوانين وانفاذ العقود والاعراف والقيم الاجتماعية والقواعد .

تتعدد القوانين التى يخضع لها المستثمر سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وقانون التجارة رقم ١٧ لعام ١٩٩٧ ، وقانون رقم ٨ لعام ١٩٩٧ واستكمالاً لهذه المنظومة التشريعية صدر القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٤ بتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار وسوق رأس المال فضلاً عن اضافة بعض التيسيرات وذلك بهدف تبسيط الاجراءات للمستثمرين والتنسيق بين الجهات الرسمية المختلفة من ناحية الموافقات والاعفاءات لإزالة التضارب والتعامل مع جهة حكومية واحدة لخدمة المستثمرين ثم جاء القانون الجديد للضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والذي الغى هذه الاعفاءات مع الاستمرار في تمتع المنشآت التى بدأ سريان مدة اعفائها قبل تاريخ العمل بهذا القانون بهذه الاعفاءات ومنح مدة قدرها ٣ سنوات للمنشآت التى لم تنته بعد من اجراءات التأسيس للاستفادة بهذه الاعفاءات (مادة ٣٥) .

ويلاحظ من الاعفاءات الضريبية السابق الإشارة إليها ان المشرع لم يربط بين هذه الاعفاءات وبين مؤشرات أداء المشروعات الاستثمارية والتى من أهمها مدى مساهمتها فى خلق فرص عمل ، زيادة الصادرات ، الحفاظ علي البيئة ، انشاء مراكز تدريب ، القدرة على تطوير

المنتج ، إدخال تكنولوجيا جديدة ... الخ من الأهداف كما أن التطبيق العملى لهذه الاعفاءات قد اسفر عن قيام العديد منها بتصفية نشاطها بعد انتهاء مدة الاعفاء ونضيف الى ذلك ان تعددية الجهات التى يتعامل معها المستثمر يمكن أن يترتب عليها ارتفاع التكاليف التى يتحملها المشروع .

لذلك فإن هذا الإطار المؤسسى ببنيته التشريعية المستندة على تعددية في القوانين والاجراءات والقواعد قد يثير العديد من التساؤلات الهامة :

١) هل هناك تفاوت شاسع بين مصر وغيرها من الدول بدلالة مؤشرات عدد اجراءات بدء النشاط للمشروع ، تصفية المنازعات الخاصة بالاستثمار ، اجراءات تسجيل حقوق الملكية ونفاذ العقود ؟

٢) تشير الخبرات العملية والرسمية الى وجود علاقة واضحة بين تعدد الاجراءات واتساع نطاق القطاع الغير رسمى . هل يتوقع ان تكون هناك آثار سلبية على المستهلك والدولة ؟ وهل لذلك من تأثير على هيكل الأسواق ومدى سيادة المنافسة ؟

٣) هل النموذج الحالى من الحياة الاقتصادية (في ظل تغير دور الدولة وتفعيل قانون المنافسة ومنع الممارسة الاحتكارية وتكليف الجهاز المنوط به التنفيذ) يتسق مع دعم المنافسة وتشجيع الاستثمار ؟

٤) ايضا هل النمط الحالى لدور الدولة الرقابى بالتركيز على اسواق محددة مثل حديد التسليح والاسمنت دون استهداف ومراجعة كافة الأدوار الرقابية بالنسبة للقطاعات الأخرى وبما يتسم به من منهجية الاختيار والتدرج في التنفيذ قادر على تشجيع الاستثمار؟

٥) وهل وضع الإطار المؤسسى بجهاته الرقابية القطاعية مثل الكهرباء والاتصالات وهيئة الاستثمار ، وهيئة الرقابة على التأمين وهيئة التمويل العقارى كاف لتحسين مناخ الاستثمار ولتحقيق قفزة في الاداء الاقتصادى ؟ وهل هناك إطار مؤسسى جديد مقترح ؟

٦) ان النظام الحالى لتحفيز الاستثمار فى مصر يتضمن كلاً من آليات التحفيز والجهاز التنفيذى ممثلاً في الهيئة العامة للاستثمار ، هل تملك هيئة الاستثمار القدرة على تحفيز الاستثمار

الصناعى أم هناك حاجة لتفويض جهات مختصة مثل وزارة التجارة والصناعة لاستكمال هذا النقص ؟

٧) وفقاً لتصريحات المسئولين في الصحف الرسمية بأن هناك قانوناً لتشجيع الاستثمار في الصعيد يعتمد في صياغته على عدم إغفال مساهمة الدولة في التكاليف الاستثمارية للمشروعات وتوفير الأراضى بالمجان — ما هى نوع المساهمة في التكاليف هل هى في شكل علاوات استثمار ولأى المجالات : البحوث والتطوير أم لمجال البيئة أو غير ذلك ؟ أليس من الأهمية إلغاء الجمارك على الرسوم الهندسية عند بدء المشروعات ؟

٨) ما درجة فعالية نظام الصلح الواقى من الإفلاس وهل يحقق سرعة تصفية الشركات والمنشأت المتعثرة ؟

٩) توضح تجارب العديد من الدول التى نجحت فى اجتذاب الاستثمار الاجنبى انها حددت طرقاً ملائمة لمعالجة اهلاك الأصول ووضعت حدوداً قصوى للاستثمار في الاصول الثابتة وكذلك لتراكم صافى التدفقات من النقد الاجنبى خلال السنوات الأولى من التشغيل هل يمكن التفكير في آليات مماثلة لجذب الاستثمار الى مصر ؟

١٠) يرى البعض ان الاصلاح المؤسسى المطلوب لتهيئة مناخ الاستثمار لا يرتبط فقط بالقوانين واللوائح وإنما بالتعامل مع مسألة تضارب الصلاحيات بين الهيئة العامة للاستثمار والمحافظات فهل توجد آلية لفض الاشتباك ؟

١١) هل نحن بحاجة لإصدار قانون يتعلق بنقل التكنولوجيا بحيث يسمح بمقتضاه لوزارة الصناعة والتجارة بالتدخل لاختيار التكنولوجيات وتحديد الأسعار القصوى لها ؟

المحور الرابع : كفاءة الاستثمار الخاص فى مصر

كان للحكومة مبرراتها فى خصخصة شركات القطاع العام ، فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى ولعل ذلك يجعل من التقييم لأداء الوحدات والمشروعات التى تم خصخصتها يكتسب أهمية خاصة فى ظل تعدد الأساليب التى تم إتباعها فى الخصخصة منذ عام ١٩٩٤

سواء عن طريق البيع لمستثمر رئيسى أو عن طريق البورصة (حصة أغلبية أو اقلية) ، أو البيع لاتحاد العاملين أو التصفية ببيع الأصول .

وتزداد أهمية التقييم الجزئى لعملية الخصخصة فى ضوء العناصر الأساسية التى استهدفتها الخصخصة وهى توليد زيادات فى الناتج المحلى الاجمالى ، الاستثمار والادخار ، استيعاب قوة العمل وتوفير فرص للعمل جديدة والارتقاء بالمستوى الفنى والتكنولوجى الى جانب زيادة قدرتها التنافسية فى الأسواق المحلية والعالمية .

كذلك فإن تقييم دور وكفاءة القطاع الخاص بالنسبة للأنشطة المختلفة (زراعة – صناعة --) وخاصة الأنشطة ذات البعد الاجتماعى (الاسكان – التعليم – الصحة) لابد وأن يتطرق الى العوامل التى تؤثر على الدور الذى يقوم به كقائد للنمو ومن ثم توليد القيمة المضافة وارتفاع نسبة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى القطاع الخاص . أيضا أن هذه المشروعات تعانى من العديد من المشكلات مثل القيود المؤسسية ومدى كفاية التمويل واستخدام فنون انتاجية أقل تطورا مقارنة بالمشروعات الأكبر حجما ومشكلات التسويق ونقص التدريب والذى ينعكس فى انخفاض جودة الانتاج ، كذلك يسود نمط الملكية العائلية ويمكن استنتاج ذلك من تتبع تداول أسهم شركات القطاع الخاص فى سوق الأوراق المالية.

كل هذه العوامل تطرح العديد من التساؤلات ولعل أهمها :

١) هل كانت عملية الخصخصة انتقائية وما هو الاسلوب المتبع الغالب وسرعته والمستثمرين الاستراتيجيين وما هى التطورات الحديثة وآفاق الاستثمارات الجديدة والنمو؟

٢) ما هى قيمة المشروعات الجديدة Green Field ومجالاتها مقارنة بالمشروعات التى انبثقت من عمليات الدمج والاستحواذ Brown Field ؟

٣) إلى مدى اعتمدت المشروعات على التمويل الذاتى فى عملية الهيكلة ؟

٤) هل لا زال هناك اختلال فى سوق العمل وهل لديه استعداد للمساهمة فى الحد من أوجه الخلل فى إدخال نوع من المرونة فى سوق العمل ؟ ما هى آلياته ؟

٥) كم عدد الشركات التى تم خصخصتها ثم قامت باعادة الهيكلة ونسبة الشركات التى حصلت على شهادات الجودة وهل قامت باستحداث إدارات جديدة بالشركات وفى أى المجالات (بحث وتطوير – موارد بشرية ودعم فنى – تسويق) ؟

٦) هل تطور النصيب النسبى للشركات من السوق المحلى ؟ وما عدد المنافسين فى السوق بعد الخصخصة ؟ وما هى درجة تنامى ظاهرة الاحتكار (الاحتكار الكامل - احتكار القلة – منافسة) ؟ وما هو التغير الذى طرأ على الصادرات بعد عملية الخصخصة ولأى مدى استطاعت الشركات خلق أسواق جديدة وما هى طبيعة هذه الأسواق ؟

٧) ما هى ظروف التوسع فى الاستثمارات الثابتة (التوسع فى الاستثمارات القائمة – اضافة خطوط جديدة للانتاج – اضافة الآلات والمعدات الجديدة) ؟

٨) ما هى نسبة العمالة التى تم الاستغناء عنها وطبيعة الوظائف التى تشغلها (ادارية ومالية وخدمات مساعدة – خدمات انتاج وتسويق) ؟ وما هى فرص العمل الجديدة التى اضيفت ومستوياتها التعليمية والمهارية ؟

٩) ما هى طبيعة المزايا الاضافية المقدمة من الشركات الى العمالة الدائمة والمؤقتة بعد الخصخصة (تأمين على الحياة – مقابل انتقالات – وجبات غذائية – حوافز ومكافآت – تأمين ضد العجز – تامين اجتماعى وصحى ..) ؟

١٠) ما هى طبيعة برامج التدريب التى ادخلت ؟ وهل تمت داخل الشركات أم خارجها ؟

١١) ما هى المشاكل المرتبطة بتشغيل العمال (صعوبة الفصل – ندرة العمالة الماهرة – ارتفاع معدل التأمين الاجتماعى ..) ؟

١٢) ما هى درجة التزام الشركات بإعمال قواعد الحوكمة ؟

١٣) هل لا تزال هذه الشركات تواجه مشاكل المخزون الراكد وما هو هيكله ؟

١٤) هل كان من المفترض أن تتم اعادة استثمار حصيلة الخصخصة فى استثمارات جديدة وبحيث تقوم الدولة بدور المنظم ؟ حيث رأى البعض أنه كان يمكن للدولة أن تعظم رقم الاستثمارات باستخدامه فى تأسيس الشركات بنسبة معينة واجتذاب مؤسسين من الداخل

والخارج بنسبة أخرى وطرح النسبة الباقية للاكتتاب العام ، وهل هذا المقترح يقدم حلولا للعديد من المشكلات الاقتصادية سواء البطالة أو النمو الاقتصادى ؟

عبد الفتاح ناصف

شكراً للدكتورة فادية.. قبل أن نبدأ المناقشات أود أن أقول أن هذه الندوة يتم تسجيلها ثم تحول المداخلات لأصحابها لابداء أى تعديل عليها ثم تدخل فى عملية التحرير فى شكلها النهائى للدخول فى العدد القادم للمجلة.

عادة نضع نظام للمناقشات يكاد يكون ثابتا فى جميع دوائر الحوار وهو أن المداخلات الأولى هى المداخلات الرئيسية وتتراوح حول ١٠ دقائق وبعد أن تتم المرحلة الأولى من المداخلات تأتى المرحلة التالية فى مداخلات عادة أسرع بالتعليق أو الاضافة الى ما قيل.

عبد الفتاح الجبالى

بسم الله الرحمن الرحيم.. فى البداية أشكر السيد رئيس هيئة التحرير وسعيد بحضور هذه الندوة، بالتأكيد موضوع دائرة الحوار موضوع مهم جداً يكاد يكون عصب عملية التنمية لأن أى صياغة لاستراتيجية فعالة للتنمية تتوقف على تحديد العوامل المرتبطة بقرار الاستثمار فى المجتمع بوجه عام من وجود بيئة مستقرة وتنظيم الأعمال وتعزيز المنافسة الخ.

لدى مجموعة من الملاحظات، هناك بعض الأمور التى أرى تصحيحها قبل اصدار المجلة وبالتالى سوف ابدأ بهذه الملاحظات العادية ثم أدخل للقضايا الموضوعية.

فى البداية تقول د. فادية فى الورقة الأساسية فى الموضوع تبدأ بالقول " الاستثمار المحلى وفقا للتعريف الرسمى" وكأن هناك تعريف غير رسمى وأعتقد أنها تقصد التعريف العلمى وبالتالى كلمة الرسمى يجب أن تتغير.

ايضا ضمن مجموعة الملاحظات الشكلية تشير الورقة إلى تخفيض الانفاق العام على الاستثمار، هذا خطأ شائع فى رأيى لم يحدث انخفاض فى الانفاق العام الحكومى على الانفاق الاستثمارى انما الذى حدث من عام ٩٥/٩٦ خ ت موازنات الهيئات الاقتصادية من

الموازنة العامة للدولة ومن ثم فاستثماراتها خرجت، ولذلك عندما نثبت العوامل الأخرى نجد ان نسبة الاستثمار إلى الانفاق العام تكاد تكون ثابتة عند ١٢,٨%.

ارتباطا بهذا تقول الدكتورة فى صفحة ٣ أن الاتجاه النزولى بسبب تعديل مسمى القطاع العام الى الشركات العامة وما ترتب عليه من استثمارات الشركات القابضة النوعية التى كانت هيئات اقتصادية، هذه العبارة كلها غير سليمة من وجهة نظرى لأن الهيئات الاقتصادية تحول بعضها الى شركات قابضة مثل هيئات مياه الشرب والصرف الصحى، مثل الهيئة المصرية للمصل واللقاح، مثل مصر للطيران بمعنى أن مجموعة من الهيئات الاقتصادية هى التى تحولت الى شركات قابضة وفى كل الأحوال سواء تحولت أو لم تتحول هى متضمنه فى الاستثمار العام بمعنى استثمار حكومى وبالتالى أولا ليس هناك اتجاه نزولى، وثانيا الموضوع كله لايتغير لأن الاستثمار العام فى المجتمع يتضمن استثمار الحكومة بأجهزتها الثلاثة الجهاز الادارى والمحليات والهيئات الخدمية وقطاع الأعمال العام والقطاع العام والهيئات الاقتصادية وهذا هو التعريف الذى تتبناه وزارة التخطيط فى تعريف الاستثمار العام بشكله الأوسع الذى يظهر فى الخطة، اما الذى يظهر فى الموازنة استثمارات الجهات الثلاثة الادارى والمحلى والهيئات الخدمية.

بما أننا تحدثنا فى هذا الموضوع، فوقها مباشرة تقول الورقة وصول العجز الذى كان ٧% فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وكان العجز الصافى فى نفس العام ٧,٨% والعجز الكلى ١١,٩% فهذه من الأمور التى يجب تصحيحها بأن نقول العجز الصافى ويكون ٧,٨% وليس ٧% والعجز الكلى ١١,٩% فى نفس الموضوع.

أيضا فى نفس القضايا المرتبطة بهذه الأشياء البسيطة هذه مهمة لأن هذا مرجع وأنا أرجع للمجلة كمرجع، فى صفحة ٦ زيادة تدفقات، هذه الأرقام ليست تدفقات، هذه صافى التدفقات، اذا نظرنا فى ميزان المدفوعات وهو معنى بالتفصيل نجد أن التدفقات حوالى ٨ مليار، صافى التدفقات ٦ مليار، اذا كله صافى هنا مهمة جداً، أيضا فى نفس الصفحة رقم استثمارات قطاع البترول فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ هو ٢٥٤٠,٣ مليون دولار نزلت الى ١٨٣٢ مليون عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ والذى يشرح الـ ٦,١ مليار هو الآتى: صافى التدفق فى القطاعات غير

البترولية ٤,٣ مليار ، فى قطاع البترول ١,٨ مليار، اذا أردنا تفصيلهم، تأسيس شركات ٣,٣ مليار ، طرح أصول لغير المقيمين حوالى ٩٠٠ مليون، بمجموعهم ٦,١ مليار وهذا مصدرة وزارة الاستثمار.

أدخل فى بعض الأمور المهمة، فيما يتعلق بالعوامل المعوقة للمستثمرين، اذا نظرنا الى التقرير الذى أشارت اليه د. فادية ننظر الى المسألة فى تغيرها بمعنى فى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ما هو الذى يأخذ المرتبة الأولى، وفى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ما هو الذى يأخذ المرتبة الأولى وبالتالى نرى كيف يسير مناخ الاستثمار فى مصر، فمثلا الحصول على التمويل كان القضية الأساسية فى الفترة محل الدراسة التى تتحدث عنها الورقة، انما العامل الثانى هو البيروقراطية فى مصر وكان يمثل العامل الرابع قبل ذلك فى فترة من الفترات، أما العامل الثالث وهذا مهم جدا فهو عدم الكفاءة العلمية للقوى العلمية وكان ترتيبه الثامن قبل ذلك، الفساد أصبح الرابع وكان العاشر قبل ذلك وهكذا نقرأها فى الاتجاه العام للمجتمع بحيث نعرف كيف يسير الاتجاه العام فى المجتمع.

أيضا يشير تقرير التنافسية نفسه الى بعض المؤشرات المهمة فيما يتعلق بأثرها على مناخ الاستثمار بمعنى يشير الى تأثير الفساد على المعاملات، ونسميها المدفوعات غير القانونية فى تكلفة الأعمال، الرشاوى فى الاعمال العامة التليفونات والكهرباء وغيرها، المدفوعات غير القانونية والرشاوى فى التصدير والاستيراد ونحن نأخذ معدل أقل من الدول الأخرى، النظام القضائى فى مصر، هذه كلها أمور يمكن للأستاذ عادل أن يكون أكثر الماما بها منى فيما يتعلق بحديثنا حول مناخ الاستثمار فى المجتمع.

القضية الثالثة المرتبطة، تقول د. فادية أن أفضل أنواع الاستثمار الأجنبى هو الاستثمار فى المكونات والاستثمار فى الخدمات، لم نعرف لمن وجهة النظر هذه؟هل هى وجهة نظرنا؟ هل هى وجهة نظر د. فادية ؟ هل هى وجهة نظر الدولة؟ هل هى منظور تنموى؟ لأننى أرى أنها ليست أفضل أنواع الاستثمار الأجنبى الذى احتاجه، فى تقديرى الشخصى أننى أبحث عن التكنولوجيا أكثر من البحث عن الخدمات.

ندخل فى موضوعات الأسئلة والمحاور، هناك قضايا فى الأسئلة تصبح أسئلة، وهناك أسئلة ليست أسئلة، وهناك أسئلة لم توضع فأصبحت المسألة معقدة رغم أن معدل الأسئلة كبير جداً لكن كان يمكن أن تتمحور فى مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمناخ الاستثمار ومستوى الاستثمار وجودة الاستثمار فى المجتمع وهناك أسئلة كثيرة ليست محل أسئلة بمعنى عندما تسأل سيادتها هل القوانين تتضمن هذا؟ ليس هذا سؤال نذهب للقوانين لنراها، عندما تسأل: هل تشتمل قوانين الاستثمار على نصوص تتعلق بالعمالة أم لا؟ هذه سهلة نرى القوانين.

انما المهم فى القضايا الأساسية سيادتها تقول من الاسئلة: هل يتطلب الاصلاح تخفيض حقيقى فى سعر الدولار؟

من قال هذا؟ الحقيقة مناخ الاستثمار يعنى استقرار أسعار الصرف والتخفيض أو الارتفاع شيء آخر، انما معنى أن نحكم بتخفيض سعر الدولار أن يكون الهدف هدف معين ويمكن ألا يكون هذا هو الهدف انما الهدف عند أى مستثمر هو استقرار سعر الصرف والذى يخلق بيئة معينة وسيادتك أيضا تقولى تأثير انسحاب الدولة، بعض الأسئلة غير موجودة فى الواقع العملى، انسحاب الدولة من البنية الأساسية لم يحدث والأرقام التى نشرتها وزارة التخطيط تقول ذلك، هناك بعض المشاركات التى أشير إليها فى الـ B.O.T والـB.O.O.T فى بعض مشروعات البنية الأساسية إنما انسحاب الدولة بالعبارة هكذا لم يحدث.

من القضايا الأساسية هل لجوء المستثمر المحلى للحصول على التمويل اللازم للانشاء وللاستيراد بعملة أجنبية؟ وهل توجد حالات بعينها للتدليل على هذه الظواهر؟ السؤال الأساسى هو هل هذه ظاهرة صحيحةأو سليمة أم لا؟ من وجهة نظرى هذه ظاهرة سليمة بمعنى الرفع التمويلى لأى مشروع يمكن لأى مستثمر يقول لنا لايستطيع أى مشروع أيا كان اقتصاديا وفقاً لأى دراسة جدوى أن يقوم بشكل كامل على مدخراته المحلية، على الاعتماد الذاتى، لابد أن يعتمد على مصادر اقراض معينة ولابد أن يحصل على مصادر تمويل تمكنه من الحصول على السلع من الخارج وبالتالى أرى أن طرح السؤال لم يكن ملائماً.

مرتبط بهذا كما قال د. عبد الفتاح الحقيقة أن سيادتها تقول ما فعله بنك مصر فى الربع الثانى من هذا القرن، الربع الثانى من هذا القرن وهو القرن الحادى والعشرين لم يأت إنما المقصود الربع الثانى من القرن العشرين أو القرن الماضى، أيضا ليس هناك قانون لتشجيع الاستثمار فى الصعيد، هناك حزمة للاستثمار فى الصعيد.

أيضا فى الأسئلة تقول هل من الضرورى توجيه موارد التأمينات والمعاشات الى سوق الأوراق المالية؟ لم يطرح أحد هذا السؤال وليس له علاقة بيئية الاستثمار، أيضا مرتبط بهذا لماذا نناقش التعدد فى الخصخصة من عام ١٩٩٤ وهى بدأت ١٩٩١؟ لماذا عام ١٩٩٤؟ حتى الفترات تم تقسيمها بشكل غريب، وأنا أرى أنه كان يمكن أن تقسم بطريقة مرتبطة بالاستثمار أكثر من ارتباطها بقرارات حاكمة فى مناخ الاستثمار بمعنى أن الثلاث فترات التى تم تحديدها كان يمكن قلبها الى فترات معينة مرتبطة بتغيرات فى البيئة التشريعية والقانونية المرتبطة بمناخ الاستثمار ونرى ما هى تفاعلاتها فى هذا الموضوع.

رأيى أن الحديث حول مستوى الاستثمار وجودته مرتبط بتفعيل استراتيجية كاملة للتنمية فى المجتمع المصرى عن طريق تحديد ما هى القرارات المرتبطة بالاستثمار؟ كيفية وجود بيئة مستقرة لمناخ استثمار جيد تعزز فيه المنافسة؟ وبالتالى دراسة مستوى الاستثمار فى مصر، ما هو وضعه؟ وما هو تركيبته؟ وما هو هيكله؟ كما أشارت الورقة فى بعض الأمور ويرتبط هذا بدورات الاستثمار بشكل عام.

بما أن الورقة أخذت فترة عقود تعطى فترات الاستثمار ما هى العوامل المحركة؟ لكى نخرج بصياغة متكاملة كيف نحدد هيكل الاستثمار فى المجتمع؟ وكما يعرف الجميع أن أى تراكم فى رأس المال مرتبط بتغيير هيكل النشاط الاقتصادى وتحسين التكنولوجيا ورفع مستوى الانتاجية فى المجتمع هى العوامل الداعمة الأساسية للنمو، نرى هذه العوامل فى طبيعة رؤوس الأموال، فى تكوينها، فى كفاءة استخدام الطاقة الانتاجية، فى مستوى الاستثمار فى تركيبته، فى هذه الأمور، أعتقد لو أننا قصرنا هذا الحديث حول هذه القضايا كنا نقلنا الحديث، لأن هناك فى انطباعى تحول فى هيكل الاستثمار المصرى فى اتجاه أنشطة أقل انتاجية وبالتالى ضاعف

الصلة بين تكوين رأس المال وبين النهوض بالتكنولوجيا وبين نمو الانتاج فى المجتمع وبالتالى كما نقول ليس هناك تكوين سريع لرأس المال، كل ذلك أثر على مستوى الانتاجية وكذلك على مستوى الدخول وارتبط بعدم وجود حوافز قوية للاستثمار فى الصناعة، هذه الأمور أعتقد أننا فى حاجة الى مناقشتها فى جلسة مقبلة وشكراً.

اجلال راتب

صباح الخير للجميع.. الحقيقة عنوان الموضوع قضايا الاستثمار فى مصر، وبطبيعة الحال يحتمل هذا العنوان التعرض لكثير من القضايا المتعلقة بالاستثمار وهى كثيرة ومتعددة وقد قامت أ.د. فادية مشكورة بوضع ورقة خلفية حاولت فيها جمع شتات تلك الموضوعات، وسأحاول فى الوقت المتاح أن أركز على بعض هذه القضايا .

ولعلنى أبدأ بتصريحات الأستاذ الدكتور وزير التنمية الاقتصادية بخصوص حجم الاستثمارات المقرر تنفيذها خلال الخطة الخمسية ٢٠٠٧/٢٠١٢ وهى كالتالى: أن هذه الاستثمارات تقدر بـ ١٢٥٠ مليار جنيه – وهذا الرقم من الصحف – تتحمل الدولة نسبة ٣٤% منها ويتحمل القطاع الخاص تنفيذ ٦٦% من هذا الحجم الاجمالى للاستثمار، أى على القطاع الخاص مسئولية تنفيذ ٨٢٥ مليار جنيه مقابل ٤٢٥ مليار جنيه استثمارات حكومية وشركات عامة.

وفى استعراض ملامح الخطة الخمسية ٢٠٠٧/٢٠١٢ أشار السيد الوزير الى أن ما يخص العام المالى الأول من الخطة ١٨٠ مليار جنيه يتوقع أن ينفذ الجهاز الحكومى منها ٣٠,١ مليار، وتنفذ الهيئات الاقتصادية ١٣,٦٣١ مليار جنيه واستثمارات الشركات العامة نحو ٢٠ مليار جنيه، ويقوم القطاع الخاص بتنفيذ ١١٥ مليار جنيه وذلك باعتبارها خطة طموحة تهدف الى تحقيق معدل نمو يبلغ فى المتوسط ٨% عبر سنوات الخطة الخمسية.

وهذا التصريح يجرنا الى بحث أكثر من محور:

أولاً: مدى قدرة المدخرات المحلية على تمويل هذا الحجم من الاستثمارات.

ثانياً: مدى قدرة القطاع الخاص على تنفيذ هذه النسبة الموكل اليه تنفيذها.

ثالثاً: مدى مساهمة الاستثمار الأجنبى فى تمويل هذا الحجم من الاستثمار، علماً بأنه طبقا لتقديرات وزارة التنمية الاقتصادية – وأعتقد أنها مبنية على تصريح لوزير الاستثمار – فأنه يتوقع أن تكون هذه المساهمة فى حدود ٨ مليار دولار.

والنقاط السابقة تدفعنا الى مناقشة القضايا المرتبطة بكل نقطة على حدة.

فاذا نظرنا لقدرة المدخرات المحلية على تمويل الاستثمارات نجد أن جميع الدراسات التى أجريت فى الفترة القصيرة الماضية أثبتت بما لايدع مجالا للشك أن مصر مازالت تعانى من انخفاض معدلات الادخار وبالتالى معدلات الاستثمار عن المعدلات اللازمة لتحقيق طفرة فى معدلات النمو الاقتصادى، بالإضافة الى استمراريتها لفترة زمنية طويلة.

ويلاحظ أن معدل الادخار فى مصر مقارنه بالدول التى حققت معدلات ادخار مرتفعة مثل دول جنوب شرق آسيا والذى وصل فيها معدل الادخار الى ٣٠%، وبالمقارنة فإن مستوى الادخار فى مصر كان ١٨,٧% فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ارتفع ليصبح ٢١,٢% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وهذا مستقى من تقرير معهد التخطيط القومى عن أداء الاقتصاد المصرى.

ولتحقيق معدل النمو المستهدف، إلا وهو ٨% لابد من رفع معدل الاستثمار وبالتالى ضرورة رفع معدل الادخار بجميع مكوناته ويتطلب ذلك دراسة المصادر الرئيسية للادخار ومحدداتها وأهم العوامل المؤثرة فيها، وإذا كان طبقاً للدراسات التى أجريت فى هذا الصدد أن الادخار العائلى هو المصدر الأكبر لتمويل عجز مدخرات قطاع الأعمال عن تمويل استثماراته وتعويض الادخار السلبى للحكومة والذى تراوح بين -٢٠,٦ مليار جنيه فى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ووصل الى -٣٣,٥٣٧ مليار جنيه فى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ومصدرى أيضا هو تقرير معهد التخطيط القومى عن الأداء الاقتصادى المصرى.

ولسنا فى مجال استعراض أسباب ضعف الأداء الادخارى المصرى على أهميته فى تمويل الاستثمارات المطلوبة وتقليل الاعتماد على الخارج فى تمويل التنمية.. وإنما قد نوجز هذه الأسباب باختصار فى انخفاض متوسط دخل الفرد ، والنزعة الاستهلاكية وأثر المحاكاه ، وعجز

الموازنة ، وقصور السياسات الخاصة بتعبئة المدخرات ، ضعف الاعلام ، ضعف الاطار المؤسسى متضمنا نظم التأمينات الاجتماعية وسوق رأس المال وغيرها كثيرا.

المحور الثانى الذى أود التحدث حوله هو دور القطاع الخاص فى تمويل الاستثمار المطلوب. وبنظرة سريعة على دور القطاع الخاص فى الاستثمار القومى نجد أن الاحصاءات تشير الى أن الاستثمارات المنفذه من جانب القطاع الخاص قد ارتفعت من ٣١,٨٤٦ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ حتى وصل فى أقصاها الى ٤٩,١ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وبالتالى ارتفاع أهمية النسبة بالنسبة للاستثمارات الأجمالية المنفذة من ٤٧,٢% فى ٢٠٠٢/٢٠٠١ الى ٥٠,٩% فى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وهى أعلى نسبة مساهمة.

اذا بنظرة سريعة الى هذه الأرقام نستطيع أن نقول أن توقع مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمار للسنه الأولى مبدئياً بما يقدر بـ ١١٥ مليار جنيه هى من قبيل التفاؤل والمبالغة فى قدرات القطاع الخاص المصرى وفى حدود ما يستطيع انجازه فى سنه واحدة.

نأتى الآن الى المحور الثالث وهو توقع جذب استثمارات أجنبية يقدر بنحو ٨ مليارات دولار سنوياً. والواقع أن الاستثمار الأجنبى المباشر قد حقق طفرة فى السنوات الأخيرة حيث ارتفع من ٤٠٧,٢ مليون دولار فى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ الى ٣٩٠١,٢ مليون دولار فى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ أى أن مساهمة الاستثمار الأجنبى فى الاستثمار الاجمالى ارتفعت من ٣,١% فى ٢٠٠٢/٢٠٠١ الى ٢٣,٥% فى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

ويتوقع وزير الاستثمار المصرى أن الاستثمارات الأجنبية فى مصر تتجاوز ٨ مليار دولار فى ٢٠٠٧، وقد ورد ذلك على موقع وزارة الاستثمار حيث اشير أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت لا تتجاوز ٢ مليار دولار ٢٠% منها فقط استثمارات غير بترولية أى حوالى ٤٠٠ مليون دولار ثم زادت لتصل الى ٣,٩ مليار دولار ٣٣% منها استثمارات غير بترولية. فى عام ٢٠٠٦ ارتفعت قيمة الاستثمارات لتصل الى ٦,١ مليار دولار منها ٧٠% استثمارات فى غير قطاع البترول ويتوقع أن تتجاوز ٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧، وبذلك تنتقل مصر

حسب التصريحات من المركز ٩٨ على مستوى العالم الى المركز ٦٦ بما يعنى تقدم مصر ٣٢ مرتبة فى مجال جذب الاستثمارات الأجنبية وفقا لتقرير الانكتاد الأخير التابع للأمم المتحدة.

ورغم هذه النظرة المتفائلة فهناك تصريحات لأحد اعضاء لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشورى– ونحن معه – يحذر فيه من الاعتماد فى تقديرات الخطة على الاستثمار الأجنبى باعتبار ما حدث للخطط السابقة من تأثرها بالاحداث العالمية والخارجية والتى أدت الى ابتعاد الخطة عن تحقيق الأهداف الموضوعة بسبب هذه الأحداث.

هذا بالنسبة للعوامل الخارجية ونحن نضيف ان هناك من العوامل الداخلية التى يمكن اعتبارها من المعوقات فى جذب الاستثمارات الاجنبية منها ما تم التعامل معها ونذكر منها أن هناك تقدما ملموسا خلال العامين الماضيين فى التعامل مع بعض هذه المعوقات وذلك مثل الطفرة التى لحقت باجراءات تأسيس الشركات وقصر أو تقليل المدة الزمنية للاجراءات مع تخفيض التكلفة والشفافية والافصاح وذلك بالاعلان عن القواعد والاجراءات للجمهور مع التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية مثل مصلحة الجمارك والهيئة العامة للتصنيع والمحافظات.

كما أنه تم العمل على تطوير الاطار التشريعى والمؤسسى والتنظيمى وتطوير نظم العمل وتيسير اجراءات الاستثمار والترويج عربيا ودوليا.

إلا أن هناك مجموعة ثانية من المعوقات نذكر منها : البيروقراطية وطول اجراءات التقاضى وعدم كفاءة النظام التعليمى وتدنى أوضاع البحث والتطوير والفساد وخلافه.

والآن وبعد استعراض المحاور الأساسية التى تصب فى تحقيق القدر المناسب من الاستثمارات التى من شأنها تحقيق النمو المطلوب المطروح والمستهدف نجد أنه لابد من اتباع سياسات اقتصادية من شأنها: رفع معدلات الادخار القومى وكذلك دفع وتشجيع القطاع الخاص على لعب الدور المأمول فى عملية التنمية. وايضا محاولة تحسين مناخ الاستثمار لجذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية الداعمة.

وقد يكون من المفيد الاشارة الى بعض العوامل التى من شأنها تحسين مناخ الاستثمار (محلى وأجنبى) ومن ذلك بالنسبة للسياسات الاقتصادية الكلية:

١- لابد من العمل على دعم الاستقرار الاقتصادى من خلال السيطرة على معدلات التضخم وخفض مستويات عجز الموازنة العامة للدولة وبالتالى ايجاد بنية اقتصادية تنخفض فيها ظروف عدم اليقين المتعلقة بتقلبات الأسعار وهو الأمر الذى يعيق عمليات اعداد دراسات جدوى دقيقة للمشروعات الاستثمارية الجديدة أو بمعنى آخر تقييم الأرباح والتكاليف وبالتالى صعوبة اتخاذ القرارات الاستثمارية، وأيضا مراعاة تيسير الاجراءات الادارية وتحسين نظم الاتصال وهو ما يعنى الاعتناء بالبعد الزمنى وتكلفة انشاء الاستثمار ونحن دخلنا فى هذا الموضوع وقطعنا فيه شوط.

٢- ضرورة وضع قوائم توضح ترتيب الاولويات للمجالات الاستثمارية التى يحتاج اليها الاقتصاد وذلك بتحديد الأهمية النسبية للمشروعات المختلفة وتركيز الجهود الجاذبة للاستثمار الأجنبى وزيادة الاستثمار المحلى فى المجالات ذات الأولوية.

٣- ضرورة تقديم الحوافز الضريبية والمالية الى الاستثمارات التى تتوافق مع أولويات التنمية الاقتصادية وعدم الافراط فى هذه التسهيلات وتقديمها بشكل يتناسب مع أهمية هذه المشروعات من حيث الفاقد الاقتصادى الكلى لتلك المشروعات على مستوى الدولة.

٤- عدم التحيز ضد المستثمر الأجنبى والغاء كافة القيود المفروضة على التعاملات بالنقد الاجنبى وعلى حرية انتقالات رؤوس الأموال الأجنبية والأرباح المتولدة عن المشروعات الاستثمارية الى الخارج وقد تمت الى درجة كبيرة.

٥- أهمية توسع الدولة فى تقديم القروض الميسرة لمختلف المشروعات فى المناطق الأقل تطورا بسعر فائدة يتوقف على اعتبارات حجم رأس المال ومبيعات المشروع السنوية ودرجة المخاطرة المرتبطة بالمشروع،

٦- التوسع فى انشاء مناطق صناعية تمثل نقطة التقاء بين الاستثمارات بحيث تسهل الاتصال بينها وتحديد الاستثمارات المطلوبة فى الصناعات المكملة للصناعات القائمة وربطها بمراكز البحث والتطوير.

٧- العمل على توفير القوى العاملة الماهرة اللازمة لتنفيذ الاستثمارات مرتفعة التقنية.

٨- ضرورة وضوح الاطار التشريعى الحاكم للاستثمار امام المستثمرين، مما يساهم فى خلق نوع من الأمن لدى المستثمرين المرتقبين وضمان العدالة فى المنازعات المتعلقة بالاستثمار.

٩- تفعيل الاطار التشريعى المتعلق بحقوق الملكية الفكرية وحماية الابتكارات لدعم ظهور الاختراعات ونقل التكنولوجيا.

١٠-ضرورة وجود مؤسسات ترويجية للاستثمار تتسم بالكفاءة والاتصال على نطاق واسع بالمستثمرين الأجانب والمحليين وتعمل على توضيح فرص الاستثمار أمامهم مع جذب الاستثمارات التى تتفقمع أولويات التنمية الاقتصادية.

مجدى شراره

شكراً د. عبد الفتاح.. وشكراً للدكتورة فادية التى أعدت ورقة تكفى لعشرين عدد من المجلة وليس عدد واحد، نتكلم فى قضايا الاستثمار فى مصر، أنا لا أحترف لغة الأرقام خاصة فى وجود عباقرة الأرقام، ربما أتحدث عن الاستثمار سريعا وسأترك مرحلة ١٩٧٥/٧٤ وسأدخل مباشرة على مرحلة ١٩٧٩ التى هى بداية انشاء العاشر من رمضان التى أتمنى أن ندرس عمليا حالة أى مدينة من المدن الجديدة لنرى ما آلت اليه، كيف بدأت وما هو حالها الآن؟ هذا سوف يعطينا مؤشرا حقيقيا بعيدا عن لغة الأرقام وهل هى صحيحة أم خاطئة.

بالنسبة للاستثمارات فى رأيى بدأنا من عام ١٩٧٩ استقطاب أموال أو جذب أموال، اذا بحثنا بسرعة، هل الدولة أعطت ؟ نعم أعطت لكن المشكلة كانت أن من بين الداخلين لسوق الاستثمار أو سوق العمل ٩٠% منهم تجار وليسوا صناع وهذه مشكلة كبيرة جدا حيث أن التاجر يدخل ليصبح صانع ، التاجر بطبيعته شاطر، ويتمنى ان ينجح وهذا عن تجربة عشتها فى العاشر من رمضان حيث أن غالبية التجار الذين دخلوا للصناعة فشلوا؟ والجزء الباقى أخذ الفلوس وهرب كما يقال، الصانع الذى دخل فى الصناعة نجح وهناك نماذج كثيرة وهناك قلة من التجار نجحت فليس هناك مشكلة.

وسوف أركز على جزء محورى وهو العمالة، د. فادية ركزت على العمالة وقالت أن هناك هجرة عقول، نعم كان هناك هجرة عقول فى السبعينات لكن بعد ذلك نتيجة للحروب

والتغيرات التى حدثت فى الخليج عادت العمالة، لكن رغم خروج العمالة. توجد فى مصر— وأنا أدعى هذا ومتيقن منه— عمالة لامثيل لها حيث أننى عملت مع ٢٠ جنسية، لايوجد مثيل للعامل المصرى اذا أعطيته حقه، ولا أتحدث هنا عن المتواكلين أو خريجى القطاع العام.

سأدخل على العمالة، وأقول للدكتورة فادية أنه فى الاستثمار ليس هناك تعيين أقارب، أنا مستثمر، اذا كان أخى وغير كفء سوف أفصله، والحقيقة أن موضوع الفصل موجود الى أبد الآبدين، يستطيع المستثمر أن يفصل العامل كيفما يشاء، وقتما يشاء فى القطاع الخاص بلا تعقيد لكن اذا فكر العامل فى اللجوء للقضاء يستمر عشرين عاما دون أن ينجح وهذا الكلام حقيقى وأنا صاحب عمل ونقابى وأدافع عن حقوق العمال، لذلك فأننى أعرف كيف يفصل صاحب العمل العامل، وهذه موجودة فى المدن الجديدة ويفصلوا نقابيين ولا أحد يستطيع أن يعمل لهم شىء، انما لايستطيع أحد ان يعين أقاربه الا اذا كانوا أكفاء.

النقطة الأساسية التى أتمنى أن نعمل لها ورقة عمل هى الخروج الآمن من السوق، هذه أهم نقطة، أنا أعانى الأمرين من هذا، أريد أن أغلق مصنعى ولا أستطيع، منذ ٧ سنوات سافر شريكى و لم يعد ولا أستطيع أن أغلق هذا المصنع، دخلت السوق، دخلت المصيدة ولا أستطيع الخروج منها، لابد أن تكون هناك آليات وأدوات للخروج الآمن من السوق وهذا يعطى انطباع جيد أن الناس تتغير، هذا يخرج.. وهذا يدخل.. وهكذا.

رأيى بالنسبة للخروج الآمن من السوق أنه لابد من تعديل قانون السجل التجارى، لايمكن أن يكون لدى سجل تجارى ولا أستطيع الغاؤه حيث انه فى اطار ظروفى الخاصة أحضرت ورقة تفيد بسفر شريكى وعدم عودته ولكن قيل لابد أن يعمل لى توكيل، كيف يتم هذا؟ لقد أخذ أموال وسافر لذلك فأنا اضطررت أن أعمل فى القطاع الغير رسمى، منذ ٧ سنوات. والامر الثانى البطاقة الضريبية وقد اصبحت اجراءاتها سهلة، والشىء الثالث وهو يخص موضوع البنوك والقروض، وفوائد القروض وقد مر صديق لى بهذه المشكلة حيث كانت له تجربة مع بنك التنمية الصناعية واخذ قرض ٦٠٠ ألف جنيه، وقد وصلت قيمة القرض بالفوائد ٢ مليون جنيه وأرسل الى البنك طالبا غلق المشروع واحضر عميل آخر ليحل محله لدى البنك

استعلموا عنه لمدة شهرين إلى ثلاثة ثم قالوا لاينفع حتى وصل القرض الى ٢ مليون جنيه رفعنا الموضوع الى مجلس الشعب وبالمناقشات والمحايلات وصل القرض الى ١,٢ مليـــون جنيـــه أى ضعف المبلغ وجدول المبلغ وباع الآلات بالخسارة وكان كل هذا مع بنك التنمية الصناعية.

ما أقصده أن هناك الكثير من المعوقات التى لايعرفها الا الناس التى لايصل صوتها مثـــل المستثمرين الكبار، وحاليا يقال للمدين أدفع ٢٥% من القرض وأعفيك من الباقى، كيـــف؟ أقول له أنا كان على دين وطلبت من جهاز المدينه جدولته بالفوائد وتمت الجدولـــة وأدفـــع باستمرار ورجل محترم، ثم يأتى الآن ليقول للمتعثرين اذا دفعت ما عليك أرفع عنك الفوائد؟ أنا الرجل المحترم وأدفع باستمرار لماذا لايرفع عنى الفوائد؟ لابد أن يكون لدى متخذ القرار آليات وأدوات وأن يضع نفسه مكان الشخص المدين.

يوجد بمدينة العاشر من رمضان الآن ١٣٠٠ مصنع، هل تعلمون ماذا كان عددهم على مدار ٢٨ سنه من عام ١٩٧٩ حتى الآن؟ كان عددهم بدون مبالغة ٢٠ أو ٣٠ ألف مصـــنع عددهم الحالى هو ١٣٠٠مصنع ، لقد اغلق الباقى، لماذا أغلقوا مصانعهم؟ لابـــد أن نـــدرس الأسباب.

المولات التى عملت فى العاشر أيام هوجة المولات، وأبراج الكتل الخرسانية التى لم يعد لها قيمة، بمجمع الصناعات الصغيرة الذى انشأته وزارة الصناعة والتى إقامة القطاع الخاص وكذلك الجمعيات التعاونية، كل هذا أين ذهب؟ مليارات من الجنيهات تفتح أسواق عمل جباره، امامنا الكويت وما آلت اليه والحدوته الجديدة تعديل حوافز الاستثمار بحيث نعمل مناطق من غـــير اعفاءات ضريبية، هل هناك من يريد أن يعمل دون وجود حوافز وهذا أدى الى دخول ناس غير مرغوب فيهم وأرى أن هذا تخريب للاقتصاد القومى.

الاحتكار فى شركات الأسمنت والحديد، هذا احتكار، هم يقيمون شركة أسمنت جديدة فى سيناء، ويقيمون فى الصعيد شركة أسمنت جديدة اخرى لكن مهما اقاموا من شـــركات، فالموجود الآن على الساحة يتوافر لديه عمالة ماهرة، أسس شركات بالقليل مـــن الأمـــوال، فشركات الأسمنت هى نوذج لحالة احتكار والدولة عاجزة أن تسيطر عليها.

أعود للأسئلة سريعا وبالأمانة كما قلت فى البداية د. فادية أعدت ورقة يمكن أن يعمل عليها ١٠ ندوات، مدى المام المنشآت بالمتغيرات فى سياسات الحكومة، الحكومة كل يوم لها سياسة، كل يوم قرار، كل لحظة، نحن فى عصر السرعة، كل ثانية قرار جديد لانعرف عنه شيء، كل يوم يأتى لى مفتش بقرار جديد، ولدى منشأة صغيرة، ففى أى شيء نتكلم؟

نحن نتكلم فى آليات وأدوات، والإفصاح عن البيانات والمعلومات، والورقة أعطت بيانات، أ. عبد الفتاح رد عليها، تضمنت الورقة بيانات من مصدر موثوق فيه هو مركز معلومات مجلس الوزراء هذا أعلى مركز من وجهة نظرى، عندما تكون الأرقام مغلوطة هذا كارثة، لازلت أعانى من الأرقام، أعمل حاليا دراسة عن النقابات العمالية وأنا رجل نقابى لا أدرى من أين أحصل على البيانات من وزارة القوى العاملة أم اتحاد العمال؟

النقطة الخاصة ببرنامج رعاية المستثمر، ماذا يريد المستثمرين؟ ما هى الرعاية المطلوبة لهم؟ المستثمر – وكنت اعتبر من المستثمرين – اصبح مدللا الى أقصى درجة ويستطيع أن يطلب ما يشاء حتى لبن العصفور، وأقولها بكل فخر، هذا من حقهم.

تدريب العمالة هذه قصة، ما هو عدد مراكز التدريب لدينا؟ لدينا ٦٣٨ مركز الذى يعمل منهم ٣٨ مركز عندما أكون متفاءل، الحدوتة أن الـ ٦٣٨ مركز فيهم امكانيات وأدوات هائلة تستطيع أن تخرج لنا عامل متدرب، ماهر ممتاز، انما ماذا حدث؟ مركز تحديث الصناعة لديه منحة ٥٠٠ مليون يورو موجودين لتدريب العمال ويبعثهم للشركات بحيث يكون ٨٠% على المركز، ٢٠% على الشركات، أنا رجل أعمل فى التدريب، لاتوجد شركات تدرب عمالة، شركات قليلة جدا هى التى تدرب نتيجة آليات وأدوات أما الباقى لا تدريب ولاغيره ومشروع مبارك/ كول لا أريد أن أتحدث عنه.

النقطة الأساسية التى أود الحديث فيها هى العمالة التى تم الاستغناء عنها، سؤال تأخر ١٧ عاما، لكن مازال الباب مفتوحا، كم عدد العمالة التى تم الاستغناء عنها من شركات القطاع العام؟ وهذه العمالة هل هى قنابل موقوتة؟ أم ذهبت للعمل فى شركات أخرى، أم فتحت شركات؟ هذا هو أصل الموضوع، موضوع العمالة يحتاج مناقشة.

آخيرا فيما يخص المشاكل المرتبطة بتشغيل العمالة، صعوبة الفصل، عقد العمل المؤقت، ارتفاع معدل التأمينات، ليس هناك صعوبة فصل، القانون الجديد كفل وجود عقد عمل مؤقت مدى الحياه، يسرح العامل فى أى وقت يراه صاحب العمل، ارتفاع معدل التأمين الاجتماعى والقصد منه ارتفاع شريحة التأمينات الاجتماعية لصاحب العمل والعامل وهو التأمين الاجتماعى على العامل وهو ٤٠% على الأجر الأساسى، ٣٥% على الأجر المتغير هذه حدوتة وهناك اقتراح بأن تصبح ١٠%، ١٠%، لكن من أين سيتم الدفع؟ لكن اذا انفق ذلك لن يحدث، فأصحاب الأعمال والعمال يروا أنه لو لم يعملوا تأمينات واذا اشتغلوا بدون تأمينات يكون أفضل لهم لأنه خلال الكلام قيل أن أموال التأمينات يتم تشغيلها فى البورصة، أموال التأمينات التى تصل الى ٦ مليار جنيه، أول من خسر فى البورصة هى أموال التأمينات وشكراً.

محمود عبد الحى

بسم الله الرحمن الرحيم.. موضوع الاستثمار موضوع مهم جدا للتنمية و للتشغيل وللأمن القومى لكل الأبعاد المجتمعية فى حياتنا.

الغريب أنه فى عملية المناقشة هنا يغيب عنا الحديث عن استراتيجية التنمية، هل لدينا استراتيجية للتنمية فى مصر أم لا؟ هذا مدخل جوهرى اذا كنا نريد الحديث عن الاستثمار فى تقديرى أنه لاتوجد رؤية واضحة لأى استراتيجية للتنمية والشىء المؤسف عندما يكون هناك نوع من النقاش أو استرعاء الانتباه لمحاولة تنمية خط من خطوط التنمية التى تعمل على تشبيك فى الاقتصاد القومى فيكون الرد ليس لدينا ميزة نسبية لا فى السيارات ولا فى انتاج القمح ولا الحبوب الزيتية، فاذا لم يمكن لنا ميزة نسبية فى هذا وذاك فها نظل محلك سر ؟ معروف أنه لايمكن أن تبنى استراتيجية تنمية على الميزة النسبية أو الميزة التنافسية بمفهومها الاستاتيكى ، ويمكن الميزة النسبية والميزة التنافسية تتغير لو نحن جادين حقا فى هذا المجال ونتبنى استراتيجية تنمية حقيقية ومتواصلة.

هذا المدخل حقيقة مدخل أساسى ، والملاحظة الذكية التى قالها أ. محمدى شرارة أن الداخلين فى سوق الاستثمار وسوق الأعمال أغلبهم كانوا تجارا من عام ١٩٧٩ حتى الآن

وليسوا مصنعين، وللأسف أن الصناعة لدينا تدار بهذا الفكر، فكر التاجر وليس فكر الصانع، ما هو المكسب السريع الذى يمكن تحقيقه؟ ما هى المجالات التى تعطى مكسب سريع؟ لكن المجالات التى تعطى بعدا و عمقا اقتصاديا قويا للاقتصاد المصرى مهملة.

لذلك عندما نتكلم عن الاستثمار فى خططنا نجد الحديث عن مشاكل الاستثمار مشكلة التمويل، مشكلة المدخرات مشكلة الاجراءات ... الخ ، لا قبل كل ذلك قل لى ما هى فرص الاستثمار لديك؟

عندما أريد تشجيع القطاع الخاص وأقول لديه ٧٠% أو ٦٥% من الاستثمارات، المفروض أن تركز الخطة على ابراز فرص الاستثمار المدروسة بطريقة جيدة، واذا كان لنا أهداف أخرى مكملة ، والمفروض أن يكون هناك، فعلينا أن نبحث عن فرص الاستثمار الخالقة لفرص العمل والتشغيل وزيادة معدلات الادخار ومعدلات النمو القطاعية وعلى مستوى الاقتصاد القومى ككل.

الجانب الآخر فى قضية الاستثمار هو الاستقرار فى الاطار التشريعى، عندما أعمل دراسة جدوى لأى مشروع تكون هناك دراسات أولية، ماذا تقول الدراسات الأولية؟ نبحث فى البيئة السياسية، البيئة القانونية، البيئية التشريعية، بيئة الناحية الفنية، الظروف العامة للسوق وهى غير الدراسة التفصيلية للسوق، نبحث مدى توفر الأيدى العاملة الفنية الماهرة والمدربة . والتغيير المستمر فى التشريعات الحاكمة للاستثمار يؤثر فى كل هذه الابعاد.

قانون الاستثمار وضع من عام ١٩٧٤ باسم "قانون تشجيع الاستثمار العربى والأجنبى" وهو قانون تشجيع الاستثمار بالعملة الصعبة أساسا من ٣٠ سنة، وأجد هناك تغيرات دائمة ومتواترة عليه وللأسف الشديد ليس للاتجاه الأفضل، وإنما فى اتجاه اعطاء سلطات شخصية لمسئول أو أكثر فى اعطاء تيسيرات استثمارية، وأيا كان قدر ومكانة هذا المسئول وأيا كان مدى حرصه على الصالح العام وولائه وانتمائه للوطن – وكلها أمور موضع تقدير واحترام – إلا أن هذا لايخلق أى اطمئنان للمستثمر ، فكل ما يبنى على استثناء يمكن أن يحذف بجرة قلم، ما نفعله الآن فى قوانين الاستثمار لدينا أن نجعلها سلخ من المسار أو الادخار العام للبيئة

الاستثمارية فى مصر بدعوى أننا نشجع الاستثمار، هذا لايشجع الاستثمار ، على الأقل لايشجع الاستثمارات الجادة إنما قد يشجع الاستثمارات السريعة كما قالت د. فادية ، يستفيد بفترة الإعفاء ثم يغلق أو يعمل نشاط جديد ليستفيد بفترة الإعفاء الجديدة.

القضية أيضا أن الحكومات المتعاقبة بعد الدكتور كمال الجنزورى تقيس انجازاتها بقدر التشريعات التى تدخل مجلس الشعب والقوانين الجديدة والتغييرات، أنا اذكر عام ١٩٩٤ كنا نعمل دراسة عن التصدير، أحد كبار رجال الأعمال – وهو موجود وحى يرزق حتى اليوم – سألناه ما هى مشكلتك؟ قال ليس لدى مشاكل لأنه فهم الوضع القائم وعرف كيف يتعامل معه، فكأنه اذا كان لدى اطار تشريعى أو اطار مؤسسى منقوص فى بعض جوانبه لكن عرف رجال الأعمال كيف يتعاملون معه أفضل ألف مره من أن أسعى حتى أعمل تشريع أو قانون ثم أغيره عن الوضع المثالى. لمعرفة رأى الناس هل ترغب فى اطار تشريعى ليس به معوقات كبيرة حتى لو به بعض النواقص وثابت ومستقر أم نسعى للاطار المثالى؟ غالبية الإجابات طالبت باطار تشريعى مستقر لأنه فى أى دراسة جدوى انت تحسب لمدة قد تصل الى عشرين عاماً.

الجانب الآخر ان الاستثمار المحلى والأجنبى أصبح من منجزاتنا الهامة حاليا ترديد أن الاستثمار الأجنبى زاد إلى الضعف أو ثلاثة أو خمسة أمثال ...الخ. فهل الاستثمار الأجنبى هو الذى نعول عليه أساسا أم الاستثمار المحلى ؟ منجزات الاستثمار الأجنبى معروفة أنها فى قطاع البترول، مضاربات فى البورصة وفى الأموال الساخنة، أما الموجود فى عمليات التشغيل الذى يخلق فرص تشغيل حقيقية أو يضع قواعد تنمية حقيقية مستقرة على أرض مصر لن يزيد فى أحسن الأحوال عن ١٥-٢٠% من حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى مصر . فالاستثمار الأجنبى لكى يأتى ويكون مطمئنا ويلج كل مجالات الاستثمار فى البلد لابد أن يكون الاستثمار الوطنى هو القائد فى هذه العملية ويدخل المجالات وتكون لديه حرية الدخول والخروج ولديه التيسيرات الكبيرة، هناك يأتى الاستثمار الاجنبى لكافة المجالات.

على الجانب الآخر هناك قضية هامة جداً فى التأثير السلبى على مناخ الاستثمار وهى قضايا الغش والفساد والسلع المضروبة وتناول الاعلام لها، ولا أقول أن تناول الاعلام لها شىء

سيىء وأنه مخطىء لتناوله هذه الأشياء لأن وظيفة الصحافة – وهى السلطة الرابعة فى مصر – كشف الحقائق، قد يكون الصحفى مبالغ أو تكون معلوماته دقيقة أو غير دقيقة لكن الكارثة الكبرى أنه لايصدر تصريح بات قاطع أو يأتى بدلائل وبراهين على كذب ما قيل، مثل قضية اللبن المجنس التى أفزعتنا جميعا.

فاذا فكر مستثمر فى الحضور الى مصر للاستثمار فى صناعة الألبان أو الأجبان وغيرها كيف يستثمر وسمعة الصناعة أصبحت سيئة ومع ذلك كل الكلام كان مائعا ، حتى الناس الذين تحدثوا فى القنوات الفضائية كلام لانعرف له رأس من رجلين، حتى أن المضاربين – لو كان الصحفى مفترى – لم نسمع أنهم رفعوا عليه قضية. وأتوا بالأدلة والبراهين على خطئه وهذا نموذج مهم جدا، كثيرا ، لذلك فالمفروض أن كل شى يكشف بحيث تكون البيئة الاستثمارية بها شىء من الاطمئنان للناس كلها.

أنا أؤيد أ. مجدى شراره على اشارته العظيمة أن العمالة المصرية لامثيل لها فى الأداء اذا أعطيت حقوقها واعطاء الحقوق أيضا من حق صاحب العمل . إذا ساد أسلوب وآليات التفاوض الجماعى والثقة المتبادلة بين العمال وأرباب الأعمال فيمكن صيانة حقوق الطرفين.وأعتقد أن هناك نماذج مشرفة من رجال الأعمال يربوا الناس معهم على هذه العلاقة الطيبة بحيث إنه عندما تستدعى ظروف المشروع أن يغلق أو يخفض مستوى نشاطه ويستغنى عن عمال ، سيرحل العامل وهو مقتنع بالظروف القاهرة التى أدت لذلك ويعوض من صاحب العمل على اساس التفاهم بأسلوب متحضر .

موضوع الخروج الآمن من السوق، القضية لاتحتاج الى تشريعات جديدة، هناك ما يعرف بقانون التفليسة أو الافلاس وحتى تنفيذ التفليسة يكون بطريقة لاتهين كرامة أحد، وعلينا أن نبحث فى القانون التجارى لدينا ونبنى على ماهو موجود به بدلا من محاولة اختراع العجلة من جديد.

لدى تعليقات عامة منها ما يتصل ببرامج رعاية المستثمر وهناك من قال ماذا يريد المستثمر؟ الحقيقة أن برامج رعاية المستثمر توفر له الاستشارات القانونية، وأن توفر له

المعلومات الصحيحة، وشيء محزى أن يكون هناك تضارب فى الأرقام بين ما قالته د. فادية وما ذكره أ. عبد الفتاح الجبالى والاثنان من مصادر رسمية . تقول ثانوى أو أولى لايجب أن يكون هناك تضارب.

الشيء الآخر هو قضية المصارحة فى المشكلات لأن أى مسئول فى رأيي يخطيء خطأ فاحشا فى حق المجتمع ، او خطأ استراتيجيا ، عندما يتعمد أن تكون تصريحاته وردية وينكر المشكلات، كل مجتمع به مشكلات ولا يعيب الحكومة الحالية أن يكون هناك تلال من المشاكل، لكن العيب أن يتم إنكار هذه المشكلات ، أو نسعى لحلها بطرق لاتراعى الاعتبارات الاجتماعية، مثل مشكلة انفلونزا الطيور تحل المشكلة لصالح الأغنياء وعلى حساب الناس الغلابة الذين لايرون اللحوم أو البيض الا من خلال فرختين او ثلاثة فى البيت بينما حلها بسيط أن تعطى المربية كمامة وجوانتى توزع مجانا وتكون هناك برامج توعية وإرشاد مستمرة لمن يربون الطيور ، مع حملات تطعيم مستمرة للطيور والإعدام الآمن لما يصاب منها وعزل أماكن التربية عن أماكن المعيشة وغير ذلك من الشروط البيئية الآمنة.

آلية متابعة المستثمرين وهذا يدخل فى رعاية المستثمرين تبدأ من البنوك ومؤسسات التمويل، الأصول فى القروض، ونحن نتحدث عن التعثر وناس أخذت ملايين وملايارات وتسويها لهم، يدفع الربع أو ٣٠% أو يعفى من الفائدة ، وناس صغار – كما قال أ. مجدى – لايتم اعفاؤهم. آلية المتابعة الحقه أن البنك عندما يوافق على قرض طبقا لدراسة جدوى لإنشاء مشروع محدد لايتم الإفراج عن القرض الا طبقا لمعدل التنفيذ ويت التفنيش من مؤسسة التمويل، بذلك أضمن أنه أخذ القرض لكى يعمل مصنع كذا، أو مشروع كذا ، ويكون المصنع أو المشروع ضمانا حقيقيا للقرض.

الجانب الآخر قضية التشبيك لكى تخلق فرص للاستثمار للأسف الشديد مفهوم التشبيك يكون مهملا فى اقتصادنا ، أين التشبيك الاقتصادى؟ لأن التشبيك هو الذى يعمل عملية خلق فرص الاستثمار أصبحنا لدينا نوع من القبول الديماجوجى أو الرفض الديماجوجى، حاليا هناك هجوم حاد على سياسة الاحلال محل الواردات بالقول أن هذه سياسة انغلاقية، الواردات أكبر

مؤشر للاستثمار، عندما أريد أن أستثمر ما هو الذى يستورد ، لكى أصنعه محليا وفى ظل الانفتاح وفى ظل السوق الحر، الاحلال محل الواردات أحسن حاجة تعمل منافسة.

قضية التعليم عند اثارتها، فى رأيى أن التعليم لايجب أن يثقل على الاطلاق بمطالب سوق العمل وان الذى يجهز الخريجين لسوق العمل إنما هى مراكز التدريب سواء فى الفترات البينية أو الاجازات أثناء الدراسة أو بعد ذلك وهذا لا أسميه تدريب تحويلى، أنا أسميه تدريب تأهيلى. مثلا أن خريجى أقسام الحاسب الآلى أو كليات الحاسب الآلى أصبح بينهم بطالة، لماذا؟ لأنه عندما يتخرج يكون قد درس نظما وبرامجا معينة فى الكلية، عندما يعين فى البنك الأهلى أو البنك التجارى الدولى يجد نظما وبرامج أخرى يتم تدريبه عليها من جديد . فقضية التدريب لابد أن تكون الأساس فى تأهيل القوى العامله لاحتياجات سوق العمل وليس التعليم لأن نظام التعليم نحن مزقناه وبالتالى مزقنا عقل الأمة ولايجب أن نحمل التعليم بمواكبة احتياجات سوق العمل سوى على مستوى التخصصات العريضة مثلا بين مهندسين واطباء ومحامين ...الخ. أو فنيين بناء وتشييد ، ونجارة وكهرباء .. الخ . وحتى التدريب والتأهيل الذى أشرنا اليه يمكن أن يحقق تكيف هذه التخصصات مع أعمال مغايرة لها تماما وذلك مايحدث فى كثير من الدول المتقدمة.

موضوع البورصة ما لم تتجه البورصة لتنمية سوق الاكتتاب أو الاصدار الأولى وهو انشاء شركات جديدة سوف أظل أعتبرها نوع من المضاربات الضارة بالاقتصاد القومى والتى تضيع فلوس ناس غلابة لصالح ناس أغنياء ولاتفيد مطلقا التنمية فى مصر.

الجهاز المصرفى يقال أن يتخلى عن السلبية، أرجو أن نأخذ بالنا أنه كلما يكثر النقد للجهاز المصرفى ونقول منخفض الكفاءة- والواقع انى والعديد من قيادات البنوك لم نلمس فرقا بين البنك الأهلى والبنك التجارى الدولى- يسهل عملية بيعها فيقال أنت تقول سيئة سوف أعطيها للخواجة لكى يديرها بكفاءة فهل أحد من الحاضرين لمس فرقا فى التعاملات مع بنك الاسكندرية عندما أصبح مع الخواجة، لا أعتقد ، ففى رأيى رفقا بأنفسنا لأن الجهاز المصرفى المصرى بخير ويجب علينا أن نساعده على القيام بمهامه.

موضوع التوريق هى آلية وجدت، لكن من أين أتت هذه الآليـــة؟ لقـــد أتـــت مـــن اقتصاديات المافيا، التى تشترى الديون أصولها الرديئة بنصف أو ربع قيمتها الاسمية وتعتمد على العنف وإرهاب الجريمة المنظمة فى اجبار المدين على الدفع أو يقتل ، إنما التوريق أصبح كلمـــة اصطلاح فنى براق فى صناعة التمويل وان انعكست علاقات القوى بين الأطراف فأصبح المدين هو الأقوى . واذا كانت هى ديون معدومة وديون تعبانه وتعمل لها توريق فمن يشـــتريها ؟ وهل الذى يشتريها ستكون له القدرة على استردادها ؟ ومتى ؟ وكيف؟ فليتنا نتريث فى هذه المسألة وندرسها جيدا اذا كان لها فوائد نعملها.

تشجيع الاستثمار فى الصعيد، أنا فى رأيى أن البعد الاجتماعى والثقافى فى الصعيد وقلق الصعيد من الثأر ، قلقهم من الحسد، قلقهم من أن تعرف العيلة الفلانية أسرار العيلة الفلانيـــة كل ذلك أثر فى عمليات الاستثمار، لكن اذا أردنا تشجيع الاستثمار فى الصـــعيد علينـــا أن نشجع أبناء الصعيد على العودة لبلادهم كما جاء فى برنامج الجذور، يرجع يستثمر هنـــاك، نشجع نمط الشركات المساهمة، لا أعرف لماذا نمط الشركة المصرية ذات الاكتتاب المفتـــوح مازال غائبا عندنا فى مصر.

عبد الفتاح الجبالى

أعود الى ما قاله أ.د. محمود عبد الحى حيث قال كلمة لا أوافق عليها على الاطـــلاق، قوله ما معنى مصدر أولى ومصدر ثانوى ، نعم هناك مصدر أولى ومصدر ثـــانوى، أنـــا لا أستطيع مثلا أن أعتمد على بيانات الائتمان المحلى بالرجوع للأهرام وأنا أعمل به، لا أستطيع، أعتبر باحث فاشل، هناك نشرة للبنك المركزى لابد أن أرجع اليها فى بيانات الائتمـــان CBI أسعار المستهلكين أقول نشرة المصرف العربى تقول كذا، هنا أكون باحث كسول، تتهمنى، د. عبد الفتاح قال ذلك فى البداية المصدر الأولى مصدر أولى، لا أستطيع الحديث عن المـــوازين العامة للدولة وأعود لمناقشات مجلس الشعب، مع تقديرى لما ذكرته د. اجلال بالعودة الى كلام أحد أعضاء مجلس الشورى، ليس هذا مصدر، ولدى تقارير يتم ضربها وضرب الأرقام فيهـــا وبالتالى فى معهد التخطيط المصدر الأولى مصدر أولى باعتمد على بيانات الجهاز المصرفى فيما

يتعلق ببيانات الجهاز المصرفى، باعتمد على بيانات وزارة المالية فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة والحسابات الختامية، باعتمد على بيانات الـ CBI من الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء، هذا ما تعلمته فى معهد التخطيط القومى وهذه هى القضية الأولى.

مرتبط بهذا حاجتين فيما يتعلق بالبيانات، أولاً: نحن اشتركنا كحكومة فى مشروع نشر البيانات مع الـ IMF الحكومة المصرية شاركت فى نشر DCF من يناير ٢٠٠٥ وأصبحنا ننشره وفقا للترتيب الرسمى وعلى موقع وزارة التنمية الاقتصادية وموجودة البيانات ومن يريد المقارنة يستطيع المقارنة بسهولة ولا أستطيع أن ألعب فيها لأنها على مستوى الدولة، ثانياً: نحن كحكومة هناك مشروع قانون عن موضوع المعلومات والبيانات بالكامل يناقش حاليا ويعد داخل أروقة الحكومة المصرية وأعتقد أن هذا القانون سيعمل نقله كبيرة جداً فى موضوع تداول المعلومات والبيانات.

نعود لبعض الأمور المهمة التى قيلت، د. محمود تساءل عن الاستثمار الأجنبى المباشر، الميزان الكلى من ميزان المدفوعات المصرى للاستثمار الأجنبى المباشر ٨,٩ مليار، صافى الاستثمار المباشر ٦,١ مليار، للداخل ٩ وللخارج ٣ فالصافى ٦ مليار ويمكن أن نذكر الأرقام بالتفصيل.

أيضا سيادته تساءل الى أين ذهبوا؟ منهم ٧٠% ذهبوا لقطاعات غير البترول ٤,٣ مليار، تأسيس شركات جديدة وزيادة رؤوس أموال فى شركات حوالى ٥٥%، استثمارات عقارية ٠,٤٢% وهذه أرقام مدققة ومراجعة من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات وإذا أردنا توزيعهم قطاعيا الصناعة، الزراعة موجودة ليس هناك مشكلة وموجودة على موقع وزارة التنمية الاقتصادية.

القضية الثالثة موضوع الأسمنت، الحقيقة أ. مجدى شراره قال أن المال العام غير مشارك فى صناعة الأسمنت ، عندما ننظر الى المال العام فى شركات الأسمنت نجد الآتى: حوالى ٤٠% فى أسمنت قنا، ١٦% فى أسمنت سيناء، ٢٠% فى بنى سويف، ١٦% فى السويس للأسمنت،

٩٥% فى القومية للأسمنت هذا غير ما للبنوك العامة من حصص فى هذه الشركات وبالتالى ما قاله أ. مجدى غير دقيق من وجهة نظرى.

لكن هذا أثار نقطة مهمة جداً مسألة الاحتكارات، فى رأيى أن هناك سوء فهم فى المجتمع المصرى حول موضوع الاحتكار، الاحتكارات فى المجتمعات كلها ، هناك صناعات بطبيعتها فيها تركز محدود لرأس المال، هناك صناعات بطبيعتها لا تحتمل المنافسة الكبيرة، إنما القوانين هى التى تعطى الممارسات الاحتكارية لذلك القانون المصرى ضد الممارسات الاحتكارية بمعنى لايمنع الاحتكار، يبدأ الرجل الذى لديه حصة مسيطرة وفقا للقانون فوق ٢٥% يوضع تحت مجهر الجهاز بحيث اذا مارس الاحتكار، والقانون فى مادته الثامنة على ما أتذكر يحدد ما هى الممارسات الممنوعة الاحتكارية، بحيث نقيمها وفقا لهذه المادة وبحيث نقول هل هناك ممارسات احتكارية أم لا؟ أنا لايضيرنى كثيراً أن م. أحمد عز يمتلك ٨٠% من سوق الحديد، إنما فى النهاية هل ممارساته أدت إلى احتكار، والحقيقة أن الممارسات الاحتكارية يمكن أن تكون برفع الأسعار أو خفض الأسعار والقانون قال ذلك، يحرق ويخرج الناس.

أيضا ما قيل عن أموال التأمينات وأنه قد ذهب للبورصة ٦ مليار جنيه، هذا كلام غير دقيق، الذى ذهب الى البورصة ١,٧ مليار جنيه من حجم أموال مستثمره يسمى المال الاحتياطى للتأمينات يبلغ ٣٥٠ مليار جنيه، بمعنى أن الذى ذهب للبورصة مبلغ ضئيل جداً، وآخر دراسة تمت من ٦ شهور لمتابعة استثمارات أموال التأمينات فى البورصة أظهرت أنها حصلت على معدل عائد يتجاوز بكثير فى المتوسط معدل العائد فى الجهاز المصرفى بشكل أو بآخر، إنما الفكرة لأنها رهن بأسعار البورصة صعودا وهبوطا ، الفكرة متى نقول خسرت عندما يتم بيعها، وهذا معروف فى البورصة، عندما أبيع الأصل بكذا أعرف خسرت أم ربحت، أما طالما هو متداول فان قيمته ترتفع وتنخفض كما قالوا أن بيل جيتس خسر مليار، أنا ضد استثمار أموال التأمينات فى البورصة .

آسف أننى قد أطلت، لكن مازال رأيى أن نعد موضوع الادخار كورقة فى المجلة، ونجهز موضوع حقوق العمال كأحد الموضوعات المكملة لموضوع الاستثمار وشكراً.

عبد الفتاح ناصف

قبل أن أطلب من أ. أحمد عبد السلام المداخلة أود أن أعقب على ما قيل عن مصـــادر البيانات، المفروض أن المصدر الثانوى يأخذ من المصدر الأصلى ويعيد البيان كمصدر موثوق به، وهو المصدر الأصلى، لكن مأساتنا فى مصر أن كل واحد يطلع بيان يلعـــب فى البيـــان معتقدا أنه الأصح وسأعطيكم مثال واحد فى مصر يغطى هذا الموضوع وهو بيانات التعليم، كل واحد عامل نفسه مصدر لبيانات التعليم فى مصر، المصدر الأولى هو وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى غير ذلك كل ما ينشر مصادر ثانوية.

نأتى للجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء على عينى وعلى رأسى فى بيانات السكان والقوى العامله.. الخ، نأتى فى التعليم يلعب فيه، يرفع غير المصريين ، لماذا؟ لابد أن تضـــعهم، وإذا كنت تود أن تنبه الى وجود غير المصريين ضعهم فى خانة منفصلة لكن لاتخالف الأصل، يأتى ليعمل تعريف مختلف عن التعريف الدولى للبطالة، ليس من حقه لابد أن تضع بياناتـــك المنشورة طبقا للتعريف الدولى، فعندنا مأساة المصادر الثانوية أنها تتصرف فى البيانات بالخطأ بما يتصوروا أنه صواب.

لقد كنت مسئولا عن تقرير التنمية البشرية وبيانات التعليم كانت بيانات أساســـية فى التقرير، كل البيانات حولى أتركها وأحضر البيانات بعبلها من وزارة التربية والتعلـــيم، وزارة التعليم العالى وأضعها على الحاسب وأراجعها بنفسى وأستخرج المؤشرات . لم يحدث مـــرة واحدة أن خرج منها بيان غير سليم لأنها مأخوذة من البيانات الأساسية من المصادر الأولية، لم يتم اجراء أى تعديل على المفاهيم التى اعتمدت عليها، لكن ماذا نفعل؟ الفتاكة والفهلـــوة بالمصادر الثانوية التى تعتبر كارثة على الباحث.

نقطة أخيرة فى هذا الصدد كونى ألجأ الى مصدر متاح لدى فالعيب على المصدر وليس على الباحث، أنا باحث أبحث عن مصادر بيانات، لم أجد مصدر أولى، أنظر فى مصدر ثانوى وأفترض أنه متسق فآخذ البيان وهذا وارد، لكن اذا وجد المصدر الأولى فيفضل على ماعـــداه وشكراً.